تركز الدخل بين الاقتصاد الخفي والشمول المالي في مصر

(المشكلة والعلاج)

Income Concentration between Hidden Economy and Financial Inclusion in Egypt (Problem and Tackling)

د/ منال عفان
(أستاذ الاقتصاد المساعد
بكلية التجارة جامعة طنطا)
drm.afan@gmail.com

تركز الدخل بين الاقتصاد الخفي والشمول المالي في مصر (المشكلة والعلاج)[1]

Income Concentration between Hidden Economy and Financial Inclusion in Egypt (Problem and Tackling)

د/ منال عفان (أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية التجارة جامعة طنطا) drm.afan@gmail.com

***مستخلص:** تعاني مصر كالعديد من الدول النامية من ظاهرة الاقتصاد الخفي (غير الرسمي) التي تزامنت مع تركز الدخل، خاصة في العقود الثلاثة الماضية، مما يعد أحد المعوقات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وتتباين الأدبيات الاقتصادية بشأن أثر الاقتصاد الخفي على تركز الدخل في مصر بسبب صعوبة تقدير حجم الاقتصاد الخفي، ووجود مؤشرات عديدة لتركز الدخل، ومحدودية الدراسات التطبيقية عن مصر في إطار زمني طويل الأجل، وهو ما يبرر أهمية هذا البحث. وتهدف هذه الورقة البحثية الى تحديد أثر الاقتصاد الخفي المقدر (بجانب متغيرات رقابية هامة تشمل النمو الاقتصادي والائتمان الممنوح للقطاع الخاص والفساد) على تركز الدخل في مصر للفترة ١٩٩٠-٢٠١٧ باستخدام التكامل المشترك، ودالة الاستجابة وردة الفعل، وسببية كرانجر. وتوضح النتائج وجود أثر معنوي طردي للاقتصاد الخفي على تركز الدخل فاق المتغيرات الأخرى، كما أن أثره الطردي على أنصبة الأغنياء فاق أثره على أنصبة الفقراء، وتواجد أثر سلبي واضح للفساد وللائتمان للقطاع الخاص على أنصبة الفقراء. ويوصي الباحث بضرورة اعادة النظر في منهجية تقدير الاقتصاد الخفي في مصر، واستخدام الشمول المالي للحد من تركز الدخل في مصر.

***كلمات مفتاحية: الاقتصاد الخفي (غير الرسمي)،التفاوت في توزيع الدخل(تركز الدخل)،الشمول المالي، مصر**

Abstract : Egypt as several developing countries suffer from phenomena of hidden (informal) economy ,which accompanied with income concentration especially in the past three decades , these are fundamental obstacles to achieve sustainable economic development. Economic literature disagree in relation to impact of hidden economy on income concentration in Egypt because estimation of hidden economy is very difficult ,these are several indicators for income concentration and limited applied studies from Egypt in the long run , all these causes justify importance of this research. This paper aims to determine impact of estimated hidden economy (besides important control variables include economic growth ,credit to private sector and corruption)on income concentration in Egypt for period 1990-2017 by using Cointegration ,Impulse response function and Granger Causality . Results refer to significant positive effect of hidden economy on income concentration exceed other variables ,its positive effect on rich shares exceed poor shares ,negative effect of corruption and credit to private sector on poor shares. I recommend with rethinking in methodology of hidden economy estimation in Egypt and using of financial inclusion to decrease income concentration in Egypt. **Key Words: Hidden or Informal Economy, Income concentration or Inequality, Financial Inclusion, Egypt**

---

[1] يتقدم الباحث بكل الشكر والتقدير لسعادة أ. د/ هاني الشامي رئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية التجارة جامعة طنطا لما أبداه من ملاحظة هامة أثرت هذا البحث وهي ضرورة ربط الاقتصاد الخفي وتركز الدخل بالشمول المالي في مصر.

(١): مقدمة:

(١-١) مشكلة البحث: يعتبر الاقتصاد الخفي-جميع الأنشطة الاقتصادية التي لا تخضع لسيطرة الدولة، ولا تسجل في حساباتها الرسمية، ويترتب عليها تركز الدخل لفئات معينة على حساب آخرين - احدى الظواهر الخطيرة التي تواجه الاقتصاد العالمي ، وتزداد حدته في الدول النامية ذات الدخل المنخفض. فوفقا لتقدير Schneider(2002) (بمدخل استهلاك الكهرباء) بلغ حجم هذا الاقتصاد في عام ٢٠٠٠ كنسبة من الناتج القومي الاجمالي ٤١%، ١٨% في الدول النامية ذات الدخل المنخفض ،ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الترتيب(Schneider , 2002, P1). وفي تقديرات أخرى قام بها Alm& Embaye (2013) (بمدخل الطلب على العملة) لحوالي ١١١ دولة للفترة ١٩٨٤-٢٠٠٦ بلغ حجم هذا الاقتصاد المقدر في المتوسط (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ١٧% ،٢٤% ،٣٣% ،٣٧% ،٣٨% على الترتيب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الدول مرتفعة الدخل، الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى ،الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، والدول منخفضة الدخل(Alm and Embaye,2013,P 1).

وتوضح منظمة العمل الدولية(ILO(2012 أن خطورة هذا الاقتصاد تعود الى امتداده لقطاعات عديدة، حيث لم يعد يقتصر على الزراعة فحسب بل شمل أيضاً الصناعة والخدمات، كما أسهم في تشغيل ٤٠% تقريباً من العمالة الكلية على مستوي العالم وفقاً لتقديرات عام ٢٠١٠ (ILO, 2012, P 6) . كما يؤكد بنك التنمية الافريقي على أن وجود هذا الاقتصاد أسهم في انخفاض فعالية السياسات الاقتصادية المستخدمة والقدرة على التنبؤ خاصة في الدول النامية (African Development Bank ,2016, P 3). ولا شك أن هذا الاقتصاد كان محرك للعديد من الثورات في تونس في عام ٢٠١٠، والتي تبعها ثورات أخرى في اليمن ومصر وليبيا. وتتعدد أسباب نشأة الاقتصاد الخفي، حيث لم تعد تقتصر على الأسباب المحلية فحسب بل شملت الدولية أيضاً.

وقد شهد الاقتصاد المصري زيادة واضحة في حجم الاقتصاد الخفي خلال العقود الثلاثة الماضية وفقاً لتقديرات العديد من الباحثين (للمزيد انظر جدول (١) بملاحق البحث) بمناهج مختلفة ،وهو ما يؤكد على خطورة تلك الظاهرة في مصر ،وضرورة دراسة آثارها على الأهداف الاقتصادية الكلية ،وذلك لبناء استراتيجية واضحة للتعامل معه. ويعد Rosser(2000) أول من لفت الانتباه لأهمية دراسة أثر الاقتصاد الخفي على تركز الدخل نظراً لتزامن زيادة حجم هذا الاقتصاد مع تركز الدخل في العديد من الدول النامية (Rosser , 2000 ,P157) . وقد تباينت الآراء التي تلت تحليلRosser لأثر الاقتصاد الخفي على تركز الدخل. وتعد مصر احدى الدول النامية التي تعاني من تركز الدخل (تفاوت في توزيع الدخل) حيث بلغ نصيب أفقر ١٠% من السكان ٤,١١% من الدخل الاجمالي، بينما بلغ نصيب أغني ١٠% من السكان ٢٦,١١% من الدخل الاجمالي، كما بلغ معامل جيني ٣١,٨% وفقاً لتقديرات البنك الدولي لعام ٢٠١٧، وقد تزامن هذا التركز في الدخل مع زيادة حجم الاقتصاد الخفي مما يستوجب دراسة أثر هذا الاقتصاد على تركز الدخل في مصر .

وتعاني مصر من ارتفاع معدل الفقر في الريف والمدن والتي ازدادت مع العقدين الأخيرين، ويوضح ذلك جدول (٢) في ملاحق البحث. وتعاني نسبة كبيرة من الفقراء على مستوى العالم من الاستبعاد المالي،

فوفقاً لإحصائيات عام ٢٠١٥ فان ما يقرب من ٧٥% من الفقراء على مستوي العالم لا يتعاملون مع البنوك بسبب ارتفاع التكاليف. كما أن ٣٨% من سكان العالم لا يصلون الى الخدمات المالية الرسمية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١٤، ص ٧ ؛ كونت وآخرون، ٢٠١٧، ص ٢). ولا شك أن ذلك دفع البنك الدولي منذ نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين للاهتمام بموضوع الشمول المالي، ووضعه ضمن أجندة أعماله وحث دول العالم للاهتمام بهدف الشمول المالي، ووضع الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق هذا الهدف، وتطوير المؤشرات الخاصة بالشمول المالي على مستوى جزئي وكلي مع عام ٢٠٢٠، وذلك للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١٤، ص ١٢).

وقد اهتمت العديد من الحكومات بتعزيز الشمول المالي، ففي عام ٢٠١١ بلغت نسبة البالغين على مستوى العالم الذين يمتلكون حسابات بنكية ٥١%، وقد ارتفعت الي ٦٢%، ٦٩% في الأعوام ٢٠١٤، ٢٠١٧ على الترتيب، وقد أسهمت التكنولوجيا المالية في توسيع نطاق الخدمات المالية واستخدامها بصورة أوسع، لكن لا تزال النساء أقل مساهمة عن الرجال. ففي عام ٢٠١٧ بلغت مساهمة النساء ٦٥% مقارنة بحوالي ٧٢% للرجال على مستوى العالم (كونت وآخرون، ٢٠١٧، ص ١). وقد سعت العديد من الحكومات لزيادة الشمول المالي من خلال ربط مدفوعاتها وايراداتها بالحسابات المصرفية، بجانب خطط عديدة يتم تنفيذها من جانب البنوك التجارية لاستقطاب أكبر شريحة من أفراد المجتمع (كونت وآخرون ، ٢٠١٧، ص ١٥).

وتقع مصر في ترتيب متأخر وفقاً لمؤشرات الشمول المالي-حيث تعتبر الدولة التاسعة وفقاً للنسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في السنة الماضية من مؤسسة مالية رسمية في عام ٢٠١٤ (رجب ، ٢٠١٨)، كما تقع في ترتيب متأخر(الدولة ١٢٢) وفقاً للمؤشر المركب للشمول المالي وفقاً لتحليل Park &Mercado(2015) ، لذلك يجب تصميم استراتيجية جديدة لزيادة الشمول المالي تركز على الفقراء (Park and Mercado, 2015 , PP 4,7) . وقد تضمنت استراتيجية التنمية المستدامة في رؤية مصر لعام ٢٠٣٠ أهداف هامة، من بينها زيادة معدل النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل بمساندة شرائح المجتمع المهمشة، ولا شك أن ذلك لا يتحقق في ظل وجود قطاع عريض من الاقتصاد الخفي (وزارة التخطيط، ٢٠١٥، ص ص ١-٦). وانطلاقاً من الرغبة في الحد من الاقتصاد الخفي وخفض تركز الدخل انضمت مصر الى التحالف الدولي للشمول المالي في عام ٢٠١٣، وفي عام ٢٠١٧ نظم هذا التحالف المؤتمر التاسع بالتعاون مع البنك المركزي المصري في شرم الشيخ، لمناقشة أحدث سياسات الشمول المالي وضوابطه وتحدياته على مستوى العالم، لاستخدام الشمول المالي في خفض حجم الاقتصاد الخفي ومعدل الفقر وتحقيق التنمية المستدامة (رجب، ٢٠١٨، ص ٣).

وهكذا تتلخص مشكلة البحث في السؤال التالي ما هو أثر الاقتصاد الخفي على تركز الدخل في مصر، وهل يمكن الاعتماد على الشمول المالي كحل مقترح؟ .

(١-٢) أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث في استعراض الاقتصاد الخفي في مصر وأسبابه وآثاره، استعراض الأدبيات الاقتصادية التي تناولت أثر الاقتصاد الخفي على تركز الدخل، استعراض الشمول المالي وعلاقته بتركز الدخل والاقتصاد الخفي، تقديم نموذج مقترح لتحديد أثر الاقتصاد الخفي على تركز

الدخل في مصر، استعراض نتائج النموذج المستخدم وتقديم توصيات لمتخذي القرار بشأن علاقة الشمول المالي بالاقتصاد الخفي وتركز الدخل في مصر.

(١-٣) **أهمية البحث:** تبدو الأهمية النظرية للبحث في اسهامه في ملأ ثغرة هامة في الأدب النظري تتعلق باستعراض الاقتصاد الخفي وأسبابه وآثاره، التقديرات المتاحة عنه في مصر، والعلاقة بين هذا الاقتصاد وتركز الدخل، وأهمية الشمول المالي كحل مقترح للحد من الاقتصاد الخفي وتركز الدخل. وفي الإطار التطبيقي، يقدم البحث دليلاً مستنداً على نتائج فعلية لأثر الاقتصاد الخفي على تركز الدخل في مصر، وتقديم توصيات للحد من الاقتصاد الخفي وتركز الدخل تعتمد على الشمول المالي.

(١-٤) **منهج البحث:** استند الباحث على منهج الاقتصاد القياسي في تحديد أثر الاقتصاد الخفي على تركز الدخل في مصر، مع الاعتماد على الأدبيات الاقتصادية المتاحة عن الشمول المالي كحل مقترح للحد من الاقتصاد الخفي وتركز الدخل في مصر.

(١-٥) **مصادر البيانات:** اعتمد الباحث على التقديرات الواردة من دراسة ELShamy(2015) لحجم الاقتصاد الخفي في مصر -لاعتمادها على منهج الأسباب والمؤشرات المتعددة MIMIC - للفترة ١٩٨٠-٢٠١٢ واستخدام تلك التقديرات في التنبؤ بحجم الاقتصاد الخفي للفترة ٢٠١٣- ٢٠١٧. كما تم استخدام قاعدة البيانات الدولية للبنك الدولي من الموقع الآتي http://data.worldbank.org/indicators/ في جميع البيانات الأخرى لمصر.

(١-٦) **حدود البحث الزمنية وتحديد المفاهيم:** ركز الباحث على الاقتصاد المصري والفترة ١٩٩٠-٢٠١٧ ،وهي الفترة التي توافرت فيها بيانات منتظمة عن مؤشرات توزيع الدخل ، وتقدير حجم الاقتصاد الخفي. كما ركز الباحث على التحليل الكلي وليس الجزئي، مع الأخذ في الحسبان مفاهيم هامة هي :١) المفهوم الضيق للاقتصاد الخفي الذي يشمل الأنشطة غير الرسمية وغير المسجلة ،مستبعداً منها الأنشطة غير المشروعة (السوداء)،لأنها مخالفة لأحكام القانون كما أنها تحتاج لدراسة أوسع .٢) الاعتماد على تقدير الاقتصاد الخفي باستخدام منهج الأسباب والمؤشرات المتعددة MIMIC ،حيث يعد من أكثر المناهج دقة .٣) تركز الدخل وهو مفهوم مرادف للتفاوت في توزيعه، وبحيث يشمل الدخول الأجرية، وغير الأجرية على مستوى كل القطاعات .٤) استخدام أنصبة الدخل العشرية للدلالة على الطبقات الفقيرة والغنية .

(١-٧) **خطة البحث:** يتضمن البحث عدة أجزاء شملت مقدمة البحث وخمسة أجزاء أخرى هي الاقتصاد الخفي في مصر وأسبابه وآثاره، تركز الدخل وعلاقته بالاقتصاد الخفي في الأدبيات الاقتصادية ، الشمول المالي وعلاقته بالاقتصاد الخفي وتركز الدخل في الأدبيات الاقتصادية ، المنهجية المستخدمة ونتائج التحليل ، وأخيراً نتائج وتوصيات البحث.

(٢) الاقتصاد الخفي في مصر وأسبابه وآثاره:

(٢-١) تعريف الاقتصاد الخفي وحجمه في مصر:

(٢-١-١) **تعريف الاقتصاد الخفي:** استخدمت الأدبيات الاقتصادية مصطلحات عديدة للدلالة على الاقتصاد الخفي Hidden Economy كالاقتصاد غير الرسمي Informal Economy أو الاقتصاد التحتي

Underground Economy أو الاقتصاد الموازي Parallel Economy أو اقتصاد الظل Shadow Economy. وتتفق أغلب تلك الأدبيات على أن تلك المصطلحات تختلف في مضمونها ومحتواها عن المشروعات غير الرسمية صغيرة الحجم وعن القطاع غير الرسمي. وقد استخدم(1971) Keith&Hart هذا المصطلح في بداية سبعينات القرن العشرين للدلالة على العمالة غير الرسمية في الدول النامية الأقل دخلاً (Kassem, 2014 , P 27).ويرى عدد كبير من الاقتصاديين أن الاقتصاد الخفي يشمل جميع المشروعات التي تقوم بأنشطة غير رسمية سواء كانت تلك المشروعات رسمية أو غير رسمية وصغيرة أو كبيرة الحجم ،والتي لا تدخل أنشطتها ضمن الحسابات الرسمية للدولة ومن أمثال هؤلاء Rosser(2000) ;Schneider &Enste(2000) ;Schneider(2002) ;Valentini (2007) ;Laiglesia(2011) ; Kar & Saha(2012) ;Nazier& Ramadan(2014) ;Benjamin & Beegle(2014) ; Elshamy ....etc. ; Ghecham (2017) ; Elveren &Ozgur (2016); (2015) وتتفق بعض المؤسسات الدولية مع تلك الرؤية كبنك التنمية الافريقي (AFDB) (٢٠١٦).

ويعرف Rosser(2000) الاقتصاد الخفي بأنه يشمل كل الأنشطة المشروعة وغير المشروعة كالجرائم والعنف والرشاوي والفساد والاتجار في البشر والمخدرات والأسلحة وغيرها، التي لا تدخل بشكل رسمي في حسابات الناتج المحلي (Rosser, 2000, P 162). ويرى Schneider & Enste(2000) أن هذا الاقتصاد لا يقتصر على الصفقات النقدية فقط بل يشمل الصفقات غير النقدية سواء كانت تخص شركات رسمية أو غير رسمية (Schneider and Enste ,2000,P 78 ;Schneider ,2002 ,P3). ويصنف البنك الدولي World Bank(2010) الشركات وفقاً لأنشطتها وطبيعتها الى :١) شركات رسمية وأنشطتها رسمية، ٢) شركات غير رسمية وأنشطتها غير رسمية أي غير مرخص لها ،٣) وشركات شبه رسمية مرخص لنشاطها لكنها تمارس بعض الأنشطة غير الرسمية (World Bank, 2010,P14-16). ولاشك أن هذا التصنيف يؤكد على حقيقة أن الاقتصاد الخفي لا يقتصر على المشروعات غير الرسمية فقط أو صغيرة الحجم فقط.

ويتفق Nazier& Ramadan(2014) وكذلك Benjamin& Beegle(2014) وأيضاً منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD مع تلك الرؤية بأن هذا الاقتصاد يشمل أنشطة الشركات صغيرة الحجم غير المسجلة، وكذلك الشركات كبيرة الحجم المسجلة التي تقوم بأنشطة غير رسمية (Nazier and Ramadan, 2014 ,P 4 ; Benjamin and Beegle ,2014 ,P 10). وعلى جانب آخر يوضح بنك التنمية الافريقي (AFDB) أن هذا الاقتصاد لا يقتصر على الشركات غير الرسمية صغيرة الحجم (African Development Bank, 2016 , P 3). ويشير عبد الحليم أن حصول المنشأة على الترخيص لمزاولة النشاط ووجود بطاقة ضريبية لا يعد شرطاً كافياً لقيام المشروع بأنشطة رسمية (عبد الحليم، بدون تاريخ: ص ٧).

كما يعرف Elshamy (2015) الاقتصاد الخفي، بأنه يشمل الأنشطة الاقتصادية التي تتحايل على التكاليف للحصول على منافع أكبر في التراخيص أو نظم الضمان الاجتماعي، أو عقود العمل أو الائتمان المالي وغيرها (Elshamy, 2015 ,P 137). ويضيف آخرون أن الاقتصاد الخفي يشمل نوعان اقتصاد

أقل خطورة (المنتج والمشروع) والاقتصاد الخفي الأسود الذي يرتبط بالجرائم والفساد، ويخالف النظام والقانون (بحياوي، ٢٠١٦، ص ٢٩٢)، ويتفق الجبالي والخوانكي على تلك الرؤية (الجبالي، ٢٠١٥؛ الخوانكي، ٢٠١٦).

ويرى الفريق الثاني من الاقتصاديين أن الاقتصاد الخفي ينحصر في المشروعات صغيرة الحجم – أقل من ٥ الي ٩ عمال ، حيث تعتمد أغلب هذه المشروعات على أساليب كثيفة العمل – التي لا تحصل على تراخيص لعملها وأمثال هؤلاء الأسرج (٢٠١٠)؛ سلمان Attia; ILO (2012) ;Abdelhamid (2009);Kassem (2014);Hassan &Schneider(2016) ;Farzanegan &Hassan (2017)

وهكذا يمكن للباحث تعريف الاقتصاد الخفي بأنه الاقتصاد الذي يتضمن كل الأنشطة غير القانونية سواء المشروعة أو غير المشروعة (كالاتجار في الأسلحة والمخدرات والأعضاء والبشر وتهريب الآثار والعملات والرشاوي والمضاربة في العملات الأجنبية وغيرها) التي يمارسها أفراد أو شركات، والتي لا تدخل بشكل رسمي في حسابات الناتج المحلي.

وقد شهدت الأدبيات الاقتصادية على جانب آخر تباين واضح في تقدير حجم الاقتصاد الخفي، حيث تواجدت طرق تقليدية وحديثة. وقد شملت الطرق التقليدية طرق مباشرة – كالاستبيانات ومسوح البيانات والمراجعة الضريبية وغيرها – وغير مباشرة كالتباين بين العمالة الفعلية والرسمية، استهلاك الكهرباء، التباين بين الانفاق والدخل، الطلب على العملة، حساب نسبة النقدية للودائع وغيرها. وقد استخدمت منظمة العمل الدولية ILO(2013) مؤشرات غير مباشرة للدلالة على الاقتصاد الخفي كمؤشر فقر العامل والتوظف الضعيف، الا أن تلك المؤشرات تقتصر على قياس الاقتصاد الخفي للمشروعات غير الرسمية صغيرة الحجم للمزيد انظر Rosser , 2000 ,P 164 ;Schneider and Enste , 2000 , PP 91-93 ;Elshamy ,2015, PP 138-139; Elveren and Ozgur ,2016, P 294 ;Ghecham ,2017, PP 597 -598; ILO, 2013, P 14).

وعلى الرغم من تعدد الطرق السابقة الا أن أغلبها يعتمد على فروض قد لا تتحقق في الواقع. وقد ظهر منهج حديث مع نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين هو MIMIC – منهج الأسباب العديدة والمؤشرات العديدة Multiple Indicators and Multiple Causes –لتقدير حجم الاقتصاد الخفي سواء المشروعات صغيرة أو كبيرة الحجم، حيث يتم وضع الاقتصاد غير الرسمي كمتغير كامن وتحديد قيمته من خلال مجموعة من الآثار والأسباب، وخاصة مع تطور البرامج الاحصائية المطبقة. ويعد Schneider & Enste (2000) أول من أوضحا أهمية منهج MIMIC في تقدير حجم الاقتصاد الخفي. ويتضمن هذا المنهج مكونين رئيسيين هما مكون مقياسي – يضم مؤشرات الاقتصاد الخفي– ومكون هيكلي يتضمن أسباب الاقتصاد الخفي. ويتميز هذا المنهج الحديث بدقة تقديراته لأنه يأخذ في الحسبان أسباب وآثار عديدة، كما يتجنب القصور في الطرق التقليدية السابقة، ويقدر حجم هذا الاقتصاد على مستوى كل القطاعات والأنشطة داخل الدولة (Schneider and Enste,2000 ,PP 97 -98;Ghecham ,2017, P 596).

وقد تباينت رؤى الاقتصاديين بشأن المؤشرات والأسباب المستخدمة في هذا المنهج رغم تأكيدهم على دقة تقديراته، الا أن كل من Schneider and Enste(2000) وكذلك Ghecham(2017);

Hassan&Schneider(2016) ;Schneider(2002) يؤكدون على أهمية هذا المنهج الحديث، وأنه حتى مع اختلاف الأسباب والمؤشرات المستخدمة من خلال الباحثين، تكون الفروق في التقدير ليست جوهرية.

(٢-١-٢) حجم الاقتصاد الخفي في مصر:

يؤكد تقرير صندوق النقد العربي لعام ٢٠١٧ أن منهجية تقدير الاقتصاد الخفي تختلف بين دول العالم، وأن المقارنة بين تقديرات الاقتصاد الخفي لدول مختلفة تعد مقارنة غير دقيقة (صندوق النقد العربي ،٢٠١٧، ص ص٣، ٤). وتعتمد مصر في تقدير الاقتصاد الخفي على مسوح البيانات للمنشآت والقوى العاملة التي يعدها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء CAPMAS والتي تتم غالباً على فترات متباعدة ، وبحيث يشمل الاقتصاد الخفي بجانب القطاع الزراعي كل الشركات التي تعمل في تجارة التجزئة – التي بها أقل من ٥ عمال– والصناعات التحويلية والخدمات (التي بها أقل من ١٠ عمال)، وكذلك الوحدات التجارية التي لا تخضع للمتطلبات القانونية الأساسية وهي الحصول على تراخيص العمل، التسجيل للمنشأة، الامساك بدفاتر منتظمة ودفع الضرائب المقررة . (African Development Bank,2016,P7) .

وفي تقدير لصندوق النقد العربي عن الاقتصاد غير الرسمي في مصر لعام ٢٠١٥ أوضح أن نصيب قطاع الزراعة، التجارة، البناء والأشغال العامة، الصناعة، والخدمات الأخرى بلغ ٤٧%، ٤,٦%، ١٥%، ١,٨%، ٣٢% على الترتيب (صندوق النقد العربي، ٢٠١٧، ص ١١) ويؤكد ذلك أن الاقتصاد الخفي لم يعد يقتصر على الزراعة بل امتد للقطاعات غير الزراعية. وفي تقدير آخر لحجم الاقتصاد الخفي في مصر في القطاعات غير الزراعية– بنسبة عدد الوحدات غير المسجلة صغيرة ومتوسطة الحجم لإجمالي الوحدات – بلغ حجم هذا القطاع ٨٢,٩%، ٨٣,٦%، ٨٤,١ % للسنوات ١٩٨٨، ١٩٩٨، ٢٠٠٨ على الترتيب (Attia 2009 , P 15,) . وعلى مستوى التوظف غير الرسمي قدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD نسبة التوظف غير الرسمي في مصر في عام ٢٠٠٩ بنسبة تتراوح بين ٨٥% – ٨٩% (Laiglesia, P9, 2011). وعلى جانب آخر توضح تقديرات ILO(2012) أن التوظف غير الرسمي في مصر في أنشطة غير زراعية بلغ ٥١,٢% من اجمالي التوظف الرسمي، وقد بلغ نصيب الذكور ٥٦,٣% بينما كان نصيب الاناث ٢٣,١% (ILO, 2012 ,PP 4,9).

ومن الملاحظ أنه على الرغم من أهمية التقديرات السابقة الا أنها لا تعكس حجم الاقتصاد الخفي بدقة في مصر، حيث تستند فقط على المشروعات غير الرسمية صغيرة ومتوسطة الحجم ، لكنها تؤكد على أهمية هذا الاقتصاد في استيعاب نسبة كبيرة من العمالة . وتؤكد دراسة Nazier & Ramadan (2014)عن مصر أنه وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء لعام ٢٠١٢/٢٠١٣ أن نسبة الاناث العاملات بالاقتصاد غير الرسمي في الأنشطة الزراعية تجاوزت نسبة الذكور العاملين به، حيث استوعب ٥٩,٣% من الاناث العاملات ،كما استوعب ٥٧,٩% من الذكور العاملين في الأنشطة الزراعية. كما أن النسبة الأكبر من العمالة غير الرسمية كانت في فئة السن ١٥-٢٤ سنة. كما بلغت نسبة العمالة الأمية بالاقتصاد غير الرسمي ٦٨,٦% بينما كانت ٨٥% من العمالة بالاقتصاد الرسمي من ذوي المؤهلات الجامعية (Nazier and Ramadan, 2014, P 4) .

وهكذا يتضح أن المنهجية المتبعة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي يشوبها القصور، حيث لا يتم التركيز على الأنشطة غير الرسمية التي تمارسها وحدات رسمية وهو ما يستدعي اعادة النظر في تعريف هذا الاقتصاد. وعلى جانب آخر تؤكد تلك التقديرات على أهمية ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في مصر وتنامي حجمها، وتركزها في قطاع الزراعة يليه الخدمات والبناء، كما أن تنامي حجم هذا الاقتصاد ارتبط بالتوظف غير الرسمي وآثاره المختلفة. وفي إطار التوظف احتل الذكور نسبة كبيرة من العمل بهذا الاقتصاد في الأنشطة غير الزراعية، بينما احتل الاناث النسبة الأكبر في الأنشطة الزراعية، كما أن هذا الاقتصاد استوعب العمالة الأمية والأقل في مستوى التعليم.

وفي إطار تقديرات أخرى عن حجم الاقتصاد الخفي في مصر تستند على مناهج بديلة تعددت تقديرات الباحثين عن حجم هذا الاقتصاد. ويوضح جدول (٢) تقديرات عديدة بمناهج مختلفة بعضها يشمل عام أو عامين والآخر لسلسة زمنية طويلة الأجل، والتي تشير جميعها الى زيادة حجم هذا الاقتصاد خلال العقود الثلاثة الماضية وأنه ظاهرة لا يستهان بها في مصر، ويجب دراسة آثاره على المتغيرات الاقتصادية الكلية. وتعد تقديرات كل من Hassan & Schneider ,Elshamy (2015) ,Alm&Embaye (2013) (2016) من أهم التقديرات لحجم الاقتصاد الخفي في مصر في اطار زمني طويل الأجل والتي اعتمدت على طرق تقليدية وحديثة . وعلى الرغم من أهمية تلك الدراسات تعد تقديرات دراسة Elshamy (2015) أهمها لاعتماده على منهج الأسباب والمؤشرات المتعددة، واعتماده على أسباب ومؤشرات أكثر أهمية للاقتصاد المصري–وقد شملت الأسباب نصيب قطاع الزراعة والمعدل الحدي للضريبة ومعدل التضخم ، أما المؤشرات شملت نسبة العمالة المساهمة في الضمان الاجتماعي، ونسبة القيد الاجمالي بالمدارس الثانوية– وتقارب تقديراته مع التقدير الرسمي لوزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري المعلن في نهاية عام ٢٠١٧ بأن حجم هذا الاقتصاد المقدر ٤٠% من الناتج المحلي الاجمالي، وأن حجم هذا الاقتصاد تزايد مع أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، نتيجة غياب الوحدات التي تراقب الأنشطة الاقتصادية (https :// www. Egyptindependent .com).

(٢-٢) أسباب وآثار الاقتصاد الخفي:

(٢-٢-١) أسباب الاقتصاد الخفي : تعددت الأسباب التي أسهمت في ظهور الاقتصاد الخفي في الدول النامية ومنها مصر، ويمكن تصنيف تلك الأسباب الى أسباب محلية ودولية كالآتي (للمزيد انظر أنظر في: Kar and Saha, 2012 :P 4 ; Ghecham, 2017: P596;Eleveren and Ozgur, 2016, PP 293-295; Elshamy ,2015 ,PP 137-142 ; Rosser, 2000, PP 156-157 ;Attia , 2009 ,PP 13 , 14 ; Nazier and Ramadan, 2014, P 2 ;Schneider and Enste , 2000 ,PP 82 , 86 ; Schneider ,2002 ,PP 25 ,26 ;African Development Bank ,2016 ,PP 3,5 ,12 ; Farzanegan and Hassan ,2017 ,PP 3 -5; Chong and Gradstein , 2004, PP 1- 24 ;Valentini, 2007, P 2 ;Wahba ,2009 ,PP 3-9):

***الأسباب المحلية: وتمثلت أهمها في :**١) الفساد المتزايد والجريمة وعدم وجود دور فعال للحكومة في محاربة ومحاسبة الفاسدين.

٢) النظم الضريبية غير الكفء، وارتفاع معدلات الضرائب. أوضحت دراسة Elshamy(2015) أن ارتفاع معدل الضريبة الحدي في مصر فسر ٥٢% من الاقتصاد الخفي بالتطبيق على الفترة ١٩٨٠-٢٠١٢.

٣) القيود المؤسسية واللوائح الادارية التي تسهم في تعقيد الاجراءات الرسمية المطلوبة، وارتفاع تكاليف اقامة المشروعات. وتؤكد دراسة Chong& Gradstein(2004) -بالتطبيق على ٥٧ دولة صناعية ونامية للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٣-على وجود أثر معنوي عكسي للجودة المؤسسية على حجم الاقتصاد الخفي. ٤) وجود العديد من الثغرات في القوانين الحاكمة التي تسهل الأنشطة غير المشروعة. ويؤكد Valentini(2007) أن عدم فعالية النظام القانوني تعد حوافز خفية تشجع الاقتصاد الخفي.

٥) انخفاض مستوى الدخل وارتفاع معدل الفقر، مما يضطر الأفراد للعمل بالاقتصاد الخفي وشراء سلع وخدمات لا تتمتع بالجودة الكافية.

٦) زيادة الثروات المتراكمة لدى بعض الفئات من رجال الأعمال، مما شكل قوى ضغط على الحكومة في الدولة، لحماية مصالح تلك الفئات من المستثمرين.

٧) ارتفاع تكلفة الدخول والخروج من الأسواق للشركات الرسمية، وذلك لزيادة أحجام المشروعات، وتطورها داخل الدولة، وارتفاع تكلفة انشائها.

٨) ارتفاع تكلفة تأجير العمالة خاصة الماهرة، بسبب سياسة الحد الأدنى للأجور، وتكاليف التأمينات الاجتماعية.

٩) ارتفاع معدلات البطالة، وتراجع معدلات الهجرة الخارجية، وزيادة الهجرة من الريف الى المدن.

١٠) عدم تناسب مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل. وتؤكد دراسة Wahba(2009) على أن خفض حجم الاقتصاد الخفي في مصر، يتطلب رفع جودة التعليم.

١١) ارتفاع معدل التضخم مما يؤدي لزيادة الطلب على السلع والخدمات الأقل سعراً المنتجة في الاقتصاد الخفي. وقد أوضحت دراسة Elshamy(2015) أن معدل التضخم في مصر فسرت ٢٨% من تباين الاقتصاد الخفي.

١٢) زيادة نصيب قطاع الزراعة، حيث يعتمد هذا القطاع على عمالة غير ماهرة وأقل مهارة ذات أجور منخفضة، وقد أكدت دراسة Elshamy(2015) أن نصيب قطاع الزراعة من الناتج المحلي فسر ٢٠% من تباين الاقتصاد الخفي.

١٣) انخفاض الائتمان المتاح للمشروعات الصغيرة (خاصة مع انخفاض دخول الأفراد في العديد من الدول النامية) وارتفاع تكلفته، مما يجعل العديد من الأفراد يضطرون للتوجه للأنشطة غير الرسمية. ١٤) عدم كفاية المتاح من السلع للاستهلاك الكلي، وتحديد أسعار جبرية لبعض السلع، مما يدفع لظهور السوق السوداء.

* **الأسباب الدولية: تمثلت أهمها في:**

١) برامج الاصلاح الاقتصادي، التي ألزمت العديد من الدول على اتباع اجراءات تحرير الأسعار، وخفض الدعم، وخفض الأجور والمرتبات، وزيادة الضرائب، مما دفع مشروعات عديدة للاقتصاد الخفي.

٢) انتهاج العديد من الدول النموذج الليبرالي الحر، وتخفيض دور الدولة والخصخصة.

٣) العولمة التجارية وزيادة المنافسة في التجارة الدولية التي دفعت مشروعات عديدة للعمل بالاقتصاد الخفي. الا أن دراسة Farzanegan &Hassan(2017) -بالتطبيق على مصر للفترة ١٩٧٦-٢٠١٣- أوضحت أثر عكسي للعولمة على الاقتصاد الخفي.

٤) زيادة نشاط الشركات متعددة الجنسية على مستوى العالم، مما أسهم في زيادة حجم الاقتصاد الخفي. ٥) زيادة التقدم التكنولوجي في وسائل الاتصالات، مما أسهم في زيادة حجم الاقتصاد الخفي.

(٢-٢-٢) آثار الاقتصاد الخفي: تتعدد الآثار السلبية للاقتصاد الخفي، وتتواجد بعض الآثار الايجابية التي تعد لصيقة بالمشروعات صغيرة الحجم من هذا الاقتصاد وفيما يلي حصر لأهمها:

وتتمثل أهم الآثار السلبية في:

١) خفض فعالية السياسة المالية، حيث تنخفض الايرادات العامة للدولة بسبب التهرب الضريبي وبالتالي تنخفض قدرة الدولة على تقديم الدعم والاعانات، وتضطر الدولة لزيادة الدين العام، أو رفع معدلات الضرائب، للقيام بوظائفها الأساسية (Rosser, 2000, P 165; Schneider and Enste , 2000, P 3; Valentini, 2007 ,P 309; Hassan and Schneider, 2016 , P 78 .)

٢) تشوه المعلومات وانخفاض كفاءة جهاز التخطيط بالدولة، حيث تصبح البيانات الاقتصادية غير دقيقة، مما يشكل قيود حادة على السياسيين في اتخاذ القرارات الهامة، وتصبح السياسات الاقتصادية غير فعالة (Scheinder and Enste ,2000 ,P 78).

٣) تقليل كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية، حيث تعتمد الشركات العاملة في الاقتصاد الخفي على مدخلات أقل جودة وانخفاض النمو والانتاجية بها بسبب عدم استخدام تقنيات جديدة، وعدم قدرتها على المنافسة الخارجية(Farzanegan and Hassan , 2017 ,P 6 ;Benjamin and Beagle, 2014 ,P 8) .

٤) تقدم الشركات غير الرسمية مواد وسيطة أقل جودة للشركات الرسمية، مما يقلل من جودة المنتج النهائي ويؤثر على قدرة الشركات الرسمية على المنافسة الخارجية، مما يؤثر على النمو الاقتصادي ،والتنمية الاقتصادية في الأجل الطويل(Nazier and Ramadan, 2014 ,P 2).

٥) تخفيض الحافز على الاستثمار للشركات العاملة بالاقتصاد الرسمي، نتيجة ارتفاع الأرباح للشركات العاملة بالاقتصاد الخفي (الأسرج ،٢٠١٠، ص ٨؛ Scheinder and Enste 2000, P 78; African Development Bank, 2016 ,P 5) .

٦) الاضرار بمصالح المستهلكين، حيث تقل جودة السلع والخدمات المنتجة بالاقتصاد الخفي، مما يؤثر على الرفاهية الاقتصادية (الأسرج، ٢٠١٠، ص ٩؛ شيحان، ٢٠١٣، ص ١٧).

٧) التأثير على توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع، ويتحقق ذلك من خلال قنوات عديدة من أهمها الأجور والأرباح (Laiglesia, 2011, P 20) .

٨) عدم تحقيق الحماية الاجتماعية والضمان الكافي للعمالة فضلاً عن بيئة العمل غير المناسبة، وغير المحمية من صدمات الدخل (Nazier and Ramadan, 2014, P 3; African Development Bank, 2016, P 5).

٩) انتشار الأمية والجهل، حيث يعتمد هذا الاقتصاد على الأطفال والنساء في تشغيله ،كما يساعد على انتشار الجريمة ،حيث يطمع العديد في زيادة دخولهم (يحياوي، ٢٠١٦، ص ٢٩٥؛ African Development Bank, 2016, P 24).

١٠) يرتبط هذا الاقتصاد غالباً بالفساد والجريمة بعلاقة تبادلية، حيث يحفز الفساد والجريمة نشوء الاقتصاد الخفي، وعلى جانب آخر يحفز هذا الاقتصاد على انتشار الفساد والجريمة داخل الدولة(شيحان، ٢٠١٣، ص ٢٠).

وتتمثل أهم الآثار الايجابية فيما يلي:

١) اتاحة سلع وخدمات رخيصة الثمن (ذات جودة أقل)، والتي تتناسب مع محدودي الدخل من المستهلكين (Rosser, 2000, P 164).

٢) التخفيف من حدة مشكلة البطالة بتوفير فرص عمل للعمالة شبة الماهرة وغير الماهرة (Ngwenya , et al 2018, P 2 ؛ Hassan and Schneider , 2016, P 309).

٣) توليد دخول للأسر محدودة الدخل، التي تعجز عن الحصول على فرص عمل، أو الائتمان اللازم للقيام بمشروعات رسمية (Nazier and Ramadan, 2014, P 5).

٤) الامداد بسلع وخدمات وسيطة للعديد من المشروعات، والتي لا تُقبل مشروعات رسمية على انتاجها وتوفيرها . وقد أكدت دراسة Ghecham (2017) على أن المشروعات غير الرسمية أسهمت بدور بارز في دول جنوب شرق آسيا، في توفير سلع وسيطة للقطاع الرسمي (Ghecham, 2017, P 594).

٥) قد يكون منفذ أحياناً للعديد من المشروعات، لمواجهة الاصلاحات الضريبية غير الفعالة واللوائح والتشريعات غير المرنة لتشجيع الاستثمار (Rosser, 2000 ,P 161; Schneider and Enste, 2000 ,P 88).

٦) يقلل من أثر الفساد على التفاوت في توزيع الدخل، وهو ما أكدته دراسة Kar&Saha(2012) عن الدول النامية التي تعاني من الضعف المؤسسي (Kar and Saha, 2012 ,PP 1-28) .

(٣) تركز الدخل وعلاقته بالاقتصاد الخفي في الأدبيات الاقتصادية:

(٣-١) مفهوم تركز الدخل وقياسه: تعد مشكلة تركز الدخل احدى المشاكل الخطيرة التي تواجه الاقتصاد العالمي وبصفة خاصة الدول النامية الأقل دخلاً. وقد ازدادت حدة تلك المشكلة من عام ١٩٨٠ مع تراجع نصيب الأجور مقارنة بنمو الناتج العالمي، وقد أسهم زيادة القطاع المالي عن الحقيقي في هذا التفاوت (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١٤، ص ٦). ويعد مفهوم التركز Concentration أو التفاوت في التوزيع Disparity or Inequality احدى المفاهيم المعقدة التي لا ترتبط بالدخل فقط ولكن ترتبط بالأجر والثروة والاستهلاك والرفاهية والمنفعة (Ferrer , 2017, P 212) . ويؤكد Coll(2011) أن أي دراسة للتفاوت لابد أن تحدد أولاً مجال التفاوت، والمقاييس المستخدمة له. ويعد التفاوت في التوزيع

أو التركز مفهوم يرتبط بالبعد عن العدالة. وقد أوضح Rousseau(1754) أن مفهوم التفاوت ارتبط بنشأة المجتمعات والملكية الخاصة بالأفراد (Coll, 2011 ,P 17).

ويمكن تعريف تركز الدخل(التفاوت في توزيع الدخل) بأنه التوزيع غير المتساوي لأنصبة الأفراد والعائلات من الدخل في الدولة ،والذي لا يعود لاختلاف المهارات والقدرات (Ghecham, 2017, P 594). ويعرف Ferrer(2017) تركز الدخل بأنه تراكم الدخل في أيدي عدد قليل من السكان الأغنياء، وبحيث يقل نصيب الفقراء من الدخل (Ferrer , 2017, P 213) ويوضح Elveren and Ozgur(2016) أن تركز الدخل من منظور كلي يجب أن يشمل جميع مصادر الدخل الأجرية وغير الأجرية ، وعلى مستوى كل القطاعات، وأن تركز الدخل يعد مؤشراً هاماً لعدم العدالة في توزيع الدخل (Elveren and Ozgur, 2016 ,P 295). ويمكن تصنيف أسباب التفاوت في توزيع الدخل من منظور كلي أي طرق توزيع الدخل – التي تؤثر فيها محددات عديدة وهو من أهم معوقات التنمية الاقتصادية- أو من منظور جزئي للشخص ذاته لأسباب داخلية تتعلق بدرجة المهارة والتعليم والقوة والجنس وغيرها (Coll, 2011 ,PP 17-28 ;Verme et al ,2014 ,PP 13-16).

وتبدو أهمية دراسة تركز الدخل من كونه أحد أسباب الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي، كما يؤثر على الادخار والاستهلاك والائتمان المتاح والنمو والتنمية الاقتصادية في الأجل الطويل. كما تزداد أهمية دراسة مشكلة تركز الدخل مع زيادة مستواه واستمرارية هذا التركز (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١٤، ص ١٣). ويوضح Ferrer(2017) أن تركز الدخل يعد عائق رئيسي في تخفيض الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية الاقتصادية، وهو ما يؤكد ضرورة سعي الدول لدراسة البدائل المختلفة الممكنة للحد من هذا التركز(Ferrer , 2017, P 215). ويتفق يغولي وفرانسيسكو (٢٠١٧) على تلك الرؤية مؤكداً على أن تركز الدخل على الرغم من أهميته – قد يمنح الأغنياء الوسائل اللازمة لتسيير أعمالهم كما يحقق حوافز لزيادة الانتاجية والاستثمار – الا أن له أثر سلبي واضح على التنمية المستدامة (يغولي وفرانسيسكو ،٢٠١٧). كما يؤكد براكاش وجوناتان (٢٠١٧) أن تركز الدخل يشكل خطورة على تحقيق النمو الاقتصادي المستقر(براكاش وجوناتان ،٢٠١٧) . وقد أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عام ٢٠١٤ في أجندة أعماله على أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تخفيض التفاوت في توزيع الدخل بين البلدان النامية والمتقدمة وداخل البلدان النامية ذاتها، وأنه يجب على الدول النامية وضع هذا الهدف ضمن أهدافها المستقبلية في رؤيتها لعام ٢٠٣٠(مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١٤، ص ص ١-٣).

وتوضح الأدبيات الاقتصادية أن الاقتصاديين استخدموا مقاييس عديدة لقياس تركز الدخل (انظر في: سكيك، ٢٠١٣، ص٣٠ ؛ Elveren and Ozgur ,2016 ,P 294 ;Verme ,2014 ,PP 13-24 ; Ferrer, 2017, PP 214-215; Coll, 2011 ,PP 17-23; Heshmati , 2004 ,PP 2-3; Rosser, 2000, P158; Ghecham, 2017, PP 596-598 ;Verme et al ,2014 ,P16 ؛ – منها مؤشر Theil نسبة الى Theil(1967) لتحديد التباين في الأجر بين العمالة الماهرة وغير الماهرة ، الا انه غير دقيق في استخدامه لأنه يقيس التباين في الدخول الأجرية فقط ، كما أن بياناته المتاحة دولياً لقطاع الصناعة فقط- ومن أهمها:

١-معامل جينيGINI Coefficient: وقد أوضحه Gini في عام ١٩١٢ حيث يتحدد بنسبة المساحة بين منحني لورنز وخط المساواة المطلق الى المساحة الكلية أسفل منحني لورنز. وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما ارتفعت قيمته دل ذلك على زيادة التفاوت في توزيع الدخل وتشير القيمة الصفرية له للعدالة الكاملة في التوزيع بينما تشير قيمة الواحد الصحيح لعدم العدالة الكاملة في التوزيع. ويوضح يغولي وفرانسيسكو (٢٠١٧) أن بلوغ معامل جيني ٠,٢٧ أو أكثر يشير الى زيادة التركز في الدخل ويجعل أثر هذا التركز سلبي على التنمية الاقتصادية (يغولي وفرانسيسكو ،٢٠١٧) وعلى الرغم من سهولة بياناته وتركيزه على أنصبة الطبقة المتوسطة عن الفئات الأكثر غنى أو فقر وعدم استناده على حجم الدولة ودرجة تطورها وعدد سكانها في حساب قيمته ، الا أن عليه محاذير عديدة أن قيمته تتحدد كل خمس سنوات فقط ،كما أن قيمته قد تتعادل في دول لها توزيع متفاوت في الدخل، ولا يحدد بدقة التفاوت في الدخل عند النسب العشرية من السكان.

٢-أنصبة الدخل لفئات عشرية من السكان، وتوفر قاعدة بيانات البنك الدولي أنصبة الدخل المتاحة لأفقر ١٠% من السكان (الفئة العشرية الأولى) وأغني ١٠% من السكان (الفئة العشرية العاشرة) وتفيد تلك الأنصبة في تحديد التفاوت في توزيع الدخول بين الفئات الأفقر والأغنى، الا أنها لا تمد بمقياس عام للتفاوت داخل الدولة.

٣-الفجوة بين أنصبة الطبقات الأغنى والأفقر Gap وتتحدد بالفرق بين نصيب الفئة العشرية العاشرة IH والأولىIL ، وتستخدم لتحديد التفاوت في توزيع الدخل على مستوى الدولة Gap =IH-IL

٤-التباين في دخول الطبقات الفقيرة Var_{Low} والتباين في دخول الطبقات الغنيةVar_{Max}. ويستخدم في قياس مدى تركز الدخل داخل الطبقات الفقيرة وداخل الطبقات الغنية ذاتها. وعلى الرغم من أهمية هذا المؤشر، الا أن بياناته لا تتاح لدول عديدة.

ونظراً للانتقادات الموجهة لمعامل جيني ومشاكل البيانات للمؤشرات الأخرى سوف يعتمد الباحث على الفجوة بين الأنصبة النسبية لأغني وأفقر طبقة من الدخل الكلي في قياس تركز الدخل مع تحديد الأنصبة النسبية للفئة العشرية الأولى للدلالة على أنصبة الفقراء وللفئة العشرية العاشرة للدلالة على أنصبة الأغنياء.

(٣-٢) أثر الاقتصاد الخفي على تركز الدخل في الأدبيات الاقتصادية: توضح الأدبيات الاقتصادية أن محددات تركز الدخل أو التفاوت في توزيع الدخل عديدة وتختلف من دولة الى أخرى. ويعد الفساد أحد وأهم تلك الأسباب، لأنه يسمح بالرشاوى والعمولات، والعديد من الأنشطة غير الرسمية، فيزداد معدل الفقر، وتتركز الدخول في أيدي طبقات محدودة (Kar and Saha, 2012, P 3). كما يعد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص محدداً هاماً للتفاوت في توزيع الدخل حيث يصاحب زيادة الائتمان للقطاع الخاص انخفاض التفاوت في توزيع الدخل خاصة اذا كان موجه للطبقات محدودة الدخل (Rosser, 2000, P 161). كما يعد النمو الاقتصادي سبباً آخر لتركز الدخل وفقاً لنظرية Kuzents(1955) فالعلاقة بين النمو والتفاوت في توزيع الدخل تكون طردية في المراحل الأولى للتنمية – لتركز العمالة بقطاع الزراعة والريف وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل –ثم تصبح فيما بعد عكسية بسبب زيادة نصيب قطاع الصناعة والهجرة من الريف الى الحضر (Battacharya, 2007, P 1). الا أن هناك دراسات تطبيقية عديدة أوضحت أن هذا

الأثر قد لا يكون مؤكداً، حيث يعتمد على الهيكل الانتاجي، ومدى مساهمته في تخفيض التفاوت في توزيع الدخل (سكيك، ٢٠١٣، ص ص ٤-١٢). كما يعد التحرير التجاري أحد مسببات التفاوت في توزيع الدخل، حيث يعمل على زيادة المنافسة بين المشروعات، فتسعى الى التهرب الضريبي، والتسجيل غير الحقيقي للعديد من صفقاتها، وتأجير عمالة بشكل غير رسمي (Elveren and Ozgur, 2016, P 294). كما يؤثر التعليم على التفاوت في توزيع الدخل، حيث يسهم في زيادة الكفاءة والمهارة للأفراد ،فتزداد مستويات دخولهم مقارنة بآخرين أقل في مستوى التعليم. وهكذا تتواجد غالباً آثار طردية للتعليم على مستوى الدخل. كما أن للسياسة المالية أثراً واضحاً على التفاوت في توزيع الدخل(Heshmati , 2004, PP 1-17) .

وفي اطار علاقة الاقتصاد الخفي بتركز الدخل نجد أن الأدبيات الاقتصادية اهتمت مع بداية عقد التسعينات من القرن العشرين بتأثير التفاوت في توزيع الدخل على زيادة حجم الاقتصاد الخفي في الدول النامية، وقد دعمت دراسات عديدة هذا الاتجاه والتي من أهمها (Chong & Gradstein (2004) ;Winkelried(2005);Mishra& Ray(2011);Elveren &Ozgur(2016) الا أن العديد من الباحثين أوضحوا فيما بعد وجود أسباب عديدة في نشأة وزيادة حجم الاقتصاد الخفي . ومع بدايات القرن الواحد والعشرين، وزيادة حجم الاقتصاد الخفي بمعدل كبير في العديد من الدول النامية اتجهت دراسات أخرى لتحديد أثر الاقتصاد الخفي على التفاوت في توزيع الدخل – ركزت دراسات أخرى على أثر هذا الاقتصاد على الفقر والتنمية – ومن أمثال تلك الدراسات ما قدمه Schneider; (2000)Rosser &Enste(2000);Valentini(2007);Attia (2009) ;Kar and Saha(2012)Nazier & Ramadan (2014) ; Ghecham(2017)...etc.

وتعد دراسة أثر الاقتصاد الخفي على تركز الدخل ذات أهمية خاصة لأسباب عديدة أهمها : ١) زيادة حجم الاقتصاد الخفي في العديد من الدول النامية ومنها مصر ٢) معاناة العديد من الدول النامية ومنها مصر من تفاوت واضح في توزيع الدخل الذي تزامن مع زيادة حجم الاقتصاد الخفي ٣) ظهور مناهج حديثة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي أهمها منهج MIMIC ٤) محدودية الدراسات التي تناولت أثر الاقتصاد الخفي على تركز الدخل خاصة في الدول النامية منخفضة الدخل ٥) أهمية مشكلة تركز الدخل ،في التأثير على النمو والتنمية الاقتصادية في المستقبل ٦) غموض العلاقة بين الاقتصاد الخفي وتركز الدخل والنتائج المتناقضة للدراسات السابقة في هذا الاطار، مما يستدعي المزيد من البحث .

ويعد Rosser(2000) من أوائل المساهمين في ايضاح أثر الاقتصاد الخفي على التفاوت في توزيع الدخل – أوضح Todaro (1969) قبل ذلك أن هذا الاقتصاد يعد مأوى للعاطلين في المناطق الحضرية ومحطة وصول للمهاجرين من الريف ، لذلك يجب القضاء عليه (Bhattacharya ,2007 , P 3) – لتحديد معامل الارتباط بين حجم الاقتصاد الخفي المقدر باستهلاك الكهرباء والتفاوت في توزيع الدخل مقاساً بمعامل جيني في ١٦ دولة نامية للفترة ١٩٨٧-١٩٨٩ ،وكذلك ١٩٩٣-١٩٩٤ .وقد أوضح وجود أثر طردي للاقتصاد الخفي على التفاوت في توزيع الدخل يعود الى انخفاض الايرادات الضريبية والقدرة الأقل على دعم الطبقات الفقيرة ،فضلاً على انخفاض الدور الذي تؤديه مؤسسات الضمان الاجتماعي. كما أشار الى أن هذا الأثر يتوقف على نوع هذا الاقتصاد وحجم صفقاته، فالاقتصاد الخفي صغير الحجم يتيح فرص

عمل ودخل للطبقات الفقيرة بينما اقتصاد الجريمة له أثر طردي واضح على التفاوت، حيث يحقق ثروات ضخمة لبعض الفئات، والتي يمكن استغلالها في احتكار سلع هامة (معمرة وغير معمرة) تخص الفئات محدودة الدخل مما يجعل الأثر أخطر (Rosser, 2000,PP156-171). الا أن التحليل السابق اعتمد فقط على قياس معامل الارتباط بين معامل جيني وحجم الاقتصاد الخفي المقدر.

وقد أوضح Schneider&Enste(2000) في اطار نظري فقط أن هذا الاقتصاد يسهم في زيادة التفاوت في الدخل لأنه يقلل من كفاءة الدولة على تنفيذ سياسات اعادة توزيع الدخل ، حيث يُنفق في المتوسط ثلثي الدخل المكتسب من الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الرسمي (Schneider and Enste, 2000 , P78) . وهكذا يُلقي هذا التحليل الضوء على ضعف فعالية السياسة المالية مع وجود هذا الاقتصاد. ويتفق Laiglesia(2011) مع تلك الرؤية، حيث يؤكد أن زيادة حجم الاقتصاد الخفي صاحبها انخفاض واضح في الايرادات الضريبية، وارتفاع معدل الضرائب ، مما أسهم في زيادة حجم هذا الاقتصاد. كما يوضح أن هذا الاقتصاد يسهم في زيادة التفاوت في توزيع الدخل، من خلال عدم توافر الأمان الوظيفي، وانخفاض دور مؤسسات الضمان الاجتماعي (Laiglesia, 2011,P18).

ويؤكد Valentini(2007) أن للاقتصاد الخفي أثر طردي واضح على التفاوت في توزيع الدخل- بالتطبيق على المشروعات غير المسجلة في القطاع الخاص غير الزراعي الايطالي للفترة ١٩٩٥-١٩٩٨ باستخدام نموذج خطي متعدد مع الأخذ في الحسبان معدل البطالة والعمر والجنس والمنطقة والزمن – مقاساً بمتوسط الأجر. حيث أوضح أن هذا الاقتصاد يقدم أجوراً منخفضة مقارنة بالاقتصاد الرسمي، مما يؤدي الى تجزئة سوق العمل، وزيادة التفاوت في توزيع الدخل (Valentini, 2007,PP1-14). وعلى الرغم من أهمية هذا التحليل الا أنه استبعد من التحليل التفاوت في الدخول غير الأجرية ولم تستخدم الدراسة أية اختبارات للاستقرار للبيانات، مما يجعل نتائجها ليست دقيقة.

وفي تحليل Attia(2009) لأثر الاقتصاد الخفي على الفقر (والتنمية الاقتصادية) في مصر للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥ وبالاعتماد على المشروعات غير الرسمية فقط واستخدام المنهج الوصفي التحليلي أوضح أن نسبة الفقر- بمقياسين مقياس الفقر العام(نسبة الفقراء الى عدد السكان) ومقياس عمق الفقر(حصة الفقراء تحت خط الفقر)- تقل مع زيادة حجم الاقتصاد الخفي ،حيث يتيح هذا الاقتصاد أجوراً للطبقات الفقيرة ، والتي تعد المصدر الأول لدخول الطبقات الفقيرة ،مما يسهم في تقليل التفاوت في توزيع الدخل ،وتخفيض نسبة الفقراء في المجتمع(Attia, 2009,PP1-20).وعلى الرغم من أهمية هذا الرأي ،الا أنه لم يشير الى أنصبة الأغنياء ،ولم يميز بين أنواع الاقتصاد الخفي.

وفي تحليل Kar &Saha(2012) لتحديد أثر الاقتصاد الخفي بمدخل استهلاك الكهرباء (بجانب الفساد ومتغيرات رقابية أخرى) على التفاوت في توزيع الدخل مقاساً بمعامل جيني في ١٩ دولة آسيوية ، باستخدام نموذج خطي وطريقة المربعات الصغرى أوضح أن أثر الفساد يفوق أثر الاقتصاد الخفي، كما أن أثر الفساد على التفاوت في توزيع الدخل ينخفض مع زيادة حجم الاقتصاد الخفي. الا أن تلك الدراسة لم تجري اختبارات الاستقرار للبيانات وطبقت على دول آسيوية(Kar and Saha,2012,PP1-28) .

وفي تحليل آخر للعلاقة بين الاقتصاد الخفي وتوزيع الدخل في مصر في عام ٢٠١٢ قدمه Nazier&Ramadan(2014) باستخدام المسح التتبعي لسوق العمل في مصر (للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء) والبيانات الديمغرافية للشركة والأسرة والفرد ،أوضح أن الاقتصاد الخفي قدم فرص عمل ودخول للمهن الأقل مهارة والأقل تعليم ،وفي المناطق الريفية ،وفي الشركات صغيرة الحجم، الا أنه اقترن بالمخاطرة المرتفعة وانخفاض الضمان الاجتماعي الكافي، كما أوضح التحليل أن أثر هذا الاقتصاد على تركز الدخل في مصر ضئيل مقارنة بالمحددات الأخرى ،كما أن الفقر لم يكن سبب للاقتصاد الخفي لأن هذا الاقتصاد يكون اختياري أكثر منه اجباري، وأكبر دليل على ذلك الأنشطة غير المحظورة ،التي يقوم بها أغنياء .الا أن هذا التحليل رغم أهميته استند على استخدام التوظف غير الرسمي كمفهوم مرادف للاقتصاد الخفي وهذا يعد غير دقيق(Nazier and Ramadan, 2014,PP1-29).

ويتفق Elveren &Ozgur(2016) مع الرؤية السابقة في أن هذا الاقتصاد أسهم في خلق دخول للطبقات الفقيرة الا أنهم يؤكدون على أن هذا الاقتصاد أسهم في زيادة أنصبة الأغنياء بشكل واضح (Elveren and Ozgur ,2016 ,P 296). ويوضح Laiglesia(2011) أن التعليم الشامل والتدريب يقلل من الاقبال على العمل في الاقتصاد الخفي، مما يقلل من التفاوت في توزيع الدخل (Laiglesia, 2011 ,P 22) ، وهكذا يعد التعليم محوراً أساسياً في خفض حجم الاقتصاد الخفي.

وفي تحليل حديث قدمه Ghecham(2017) لتحديد أثر الاقتصاد الخفي على التفاوت في توزيع الدخل (بمعامل جيني، والتباين لأنصبة الطبقات الفقيرة والغنية) في ٢٧ دولة نامية ومتقدمة (منها مصر) باستخدام منهج MIMIC ، لعام ٢٠١٢ أوضح أن الاقتصاد الخفي أسهم في زيادة الفجوة في الدخول عند الفقراء والأغنياء . الا أن تلك الدراسة ركزت فقط على عام ٢٠١٢ وهو عام اتسم بالاضطراب السياسي في مصر.

وهكذا تعد الدراسات التي تناولت أثر الاقتصاد الخفي على تركز الدخل في مصر محدودة للغاية، ولم تركز أغلبها على أثر هذا الاقتصاد على أنصبة الأغنياء والفقراء بشكل مباشر كما أن أغلبها اعتمد في تحليله على بيانات مقطعية لسنوات محدودة واستخدام مؤشرات قد لا تعكس التفاوت في توزيع الدخل بدقة كما لا تعكس تقديرات دقيقة لحجم الاقتصاد الخفي في مصر اما بسبب تعريف غير دقيق للاقتصاد الخفي أو طرق تقدير لا تتسم بكفاءة عالية.

(٤) الشمول المالي كوسيلة لعلاج الاقتصاد الخفي وتركز الدخل:

(٤-١) تعريف الشمول المالي وأهميته في الدول النامية: يعد الشمول المالي ركيزة أساسية لبلوغ هدف البنك الدولي في انهاء الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ وتعزيز الرخاء المشترك (رجب، ٢٠١٨، ص ٨) . وقد تعددت تعريفات الشمول المالي بين الباحثين والمؤسسات الدولية، حيث يعرف البعض الشمول المالي بأنه توفير الخدمات المالية الرشيدة وبشكل دائم للأفراد محدودي الدخل، بينما يعرفه الآخرون بأنه توفير الخدمات المالية بجودة عالية مع حماية مستخدمي هذه الخدمات.

ويوضح Ngwenya et al (2018) أن الاتجاه الأول في تعريف الشمول المالي له أهمية خاصة في الدول النامية ذات الدخل المنخفض، والتي يزداد بها تركز الدخل وحجم الاقتصاد الخفي، حيث يشيع لفظ

الاستبعاد المالي Financial Exclusion–حيث يجد فئات من المجتمع مصاعب عديدة في القرب للخدمات المالية الرسمية وأهمهم محدودي الدخل والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي أو الخفي– مما يشكل قيود على الحكومات في تحقيق أهدافها الاقتصادية الكلية (Ngwenya et al, 2018 ,P 3).

ويعرف البنك الدولي الشمول المالي(٢٠١٤) " امكانية وصول الافراد والشركات الى المنتجات والخدمات المالية المفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم – المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين – وتقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة (World Bank, 2014 ,P3) .ويعرف صندوق النقد العربي الشمول المالي(٢٠١٧) بأنه اتاحة الخدمات المالية الرسمية للأفراد من ذوي الدخول المنخفضة والشركات صغيرة الحجم بأسعار معقولة مع الجودة العالية سواء للمدفوعات والتحويلات والائتمان والادخار وغيرها(رجب، ٢٠١٨، ص ١) . ويعرف معهد الدراسات المصرفية العربية (٢٠١٦) الشمول المالي بأنه تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر بما يحقق الاستقلال المالي للأفراد والتنمية الاقتصادية المستدامة والاستخدام الأمثل للموارد (معهد الدراسات المصرفية ، ٢٠١٦، ص ١). كما يعرفه Ngwenya et al (2018) بأنه تقديم الخدمات المالية عند تكاليف يمكن أن تتحملها فئات المجتمع غير المستفيدة من ذوي الدخل المنخفض(Ngwenya et al 2018, P 3) .

ويعرف البنك المركزي المصري الشمول المالي بأنه اتاحة المنتجات والخدمات المالية (حسابات التوفير والحسابات الجارية وخدمات الدفع والتحويل والتأمين والتمويل والائتمان وغيرها) المناسبة لاحتياجات كل فرد أو مؤسسة في المجتمع (http://www.cibeg.com/).

وعلى الرغم من تعدد التعريفات المتاحة للشمول المالي، الا أنها توضح جميعاً أن الشمول المالي يجب أن يتضمن اتاحة كاملة للمنتجات والخدمات المالية لكل فئات المجتمع، وتوفيرها بأسعار مناسبة وتناسب كل احتياجات أفراد المجتمع وبكفاءة وجودة مرتفعة لحماية مستخدمي هذه الخدمات لتحقيق أهداف عديدة. الا أنه من الملاحظ أن تعريف البنك المركزي المصري للشمول المالي أقرب للاتجاه الأول، وأن الهدف الأساسي للشمول المالي يرتكز على علاج تركز الدخل وظاهرة الاقتصاد الخفي.

ويؤكد البنك الدولي على جانب آخر أن سعي الدول النامية ضمن رؤيتها لعام ٢٠٣٠ الى استهداف الشمول المالي كان لتحقيق أهداف عديدة أهمها :١) خفض التفاوت في الدخول ومعدل الفقر وزيادة التوظف، وبما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث يسهم في زيادة الموارد المالية المتاحة للمؤسسات المالية وتقديم القروض لمحدودي الدخل(http://www.cibeg.com/) .٢) أنه يسهم في خفض الفساد وتحقيق الاستقرار المالي والحد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات المالية – من خلال تطوير المؤسسات المالية لمنتجاتها والمنافسة على عرضها لتلك الخدمات بأرخص الأسعار مع تحقيق الجودة اللازمة– حيث يزداد الاعتماد على النظام المالي الرسمي(World Bank, 2014, P 21). ؛ كونت وآخرون ، ٢٠١٧ ، ص ٤). ٣) يساعد الشمول المالي على اندماج القطاع غير الرسمي صغير الحجم داخل القطاع الرسمي ودخول بعض الفئات المستبعدة من شرائح المجتمع كالشباب والأطفال والنساء(Ngwenya et al ,2018, P 7). ٤) يحقق الأمان لأفراد المجتمع في ادارة أموالهم والبعد عن الوسائل غير الرسمية التي قد تعرضهم لمخاطر عديدة مما يحسن من مستويات استثمارهم في الصحة

والتعليم وغيرها(رجب، ٢٠١٨، ص٢) . ٥) تحقيق الآلية للنظام المالي حيث يسهم في زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية فيستفيد كل أطراف النظام المالي الرسمي وتتحسن القدرة على مراقبة عمليات غسيل الأموال والجرائم المالية (معهد الدراسات المصرفية ،٢٠١٦، ص ٢). ٦) يقلل من عجز الموازنة العامة للدولة – نتيجة دخول مشروعات غير رسمية في اطار الاقتصاد الرسمي- زيادة كفاءة الدعم المقدم للطبقات الفقيرة (Ngwenya et al ,2018, P 7)

(٤-٢) علاقة الشمول المالي بتركز الدخل والاقتصاد الخفي: اتضح من العرض السابق أن خفض حجم الاقتصاد غير الرسمي أو الخفي وخفض التفاوت في توزيع الدخل تعد من أهم أهداف الشمول المالي، ولا شك أن تحقيق الهدف الأول يضمن تحقيق الهدف الثاني، خاصة وأن الاقتصاد الخفي يسهم في زيادة تركز الدخل، وهو ما أوضحته أغلب الأدبيات الاقتصادية التي تم عرضها فيما سبق.

وقد وضع البنك الدولي والتحالف الدولي للشمول المالي (رجب ،٢٠١٨، ص ١) هدفاً محورياً للشمول المالي في الدول النامية ذات الدخل المنخفض، هو تحقيق الاستفادة للشرائح المهمشة والفقيرة للحد من الفقر والتفاوت في توزيع الدخل، وكذلك دمج المشروعات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي. وقد وضعت دول عديدة خططاً مستهدفة لزيادة الشمول المالي لخفض حجم الاقتصاد الخفي صغير ومتوسط الحجم، استناداً الى أن تلك المشروعات تعاني من عدم الحصول على الخدمات المالية الرسمية وبأسعار وجودة مناسبة، وأن ذلك يسهم في استمرارها للعمل كمشروعات غير رسمية.

وتوضح الأدبيات الاقتصادية أن الشمول المالي يؤثر بشكل واضح على الاقتصاد الخفي، كما يؤثر على تركز الدخل – الا أن الدراسات التطبيقية في هذا الاطار تعد محدودة للغاية – وتعد من الدراسات الهامة في هذا المجال رجب(٢٠١٨) Park & Mercado(2015) ; Diane (2017) Samson et al (2017) Ngwenya (2018) :

ففي دراسة Park &Mercado(2015) بالتطبيق على ٣٧ دولة نامية(منها مصر) وباستخدام بيانات مقطعية لعام ٢٠٠٤، ٢٠١٢ وتحديد التفاوت في الدخل كدالة في مؤشر مركب للشمول المالي ومتغيرات رقابية شملت التضخم، العمق المالي، النمو الاقتصادي، التعليم الابتدائي، نوع الدولة ،القانون، أوضحت وجود أثر معنوي عكسي للشمول المالي على التفاوت في الدخل حيث يسهم الشمول المالي في تحقيق النمو الشمولي وزيادة الاستهلاك والاستثمار للطبقات الفقيرة مما يقلل من التفاوت في توزيع الدخل. وقد تضمن المؤشر المركب للشمول المالي مقاييس عديدة شملت عدد الماكينات الآلية وفروع البنك لكل ١٠٠٠٠٠ مودع ،وعدد المقترضين والمودعين من كل ١٠٠٠ بالغ ،ونسبة الائتمان المحلي للناتج المحلي الاجمالي . وقد أوضحت أن مصر ترتيبها متأخر في المؤشر المركب(الدولة رقم ١٢٢) حيث بلغت قيمة المؤشر ١٨,٧٧ في عام ٢٠١٤ مقارنة بقيم ٣٠ للبرازيل ، ٣٥ شيلي، ٤٥ تايلاند ، ٥٥ للكويت (Park and Mercado, 2015, P 1-19) .

وتوضح دراسة Diane(2017) بالتطبيق على مجموعة من البائعين في الشوارع في رواندا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ، أن ٤٧% منهم لم يستطيعوا الوصول للخدمات المالية الرسمية ، وأنهم اضطروا للاعتماد على مصادر تمويل غير رسمية وتحملوا تكاليف مرتفعة، وأن أمية هؤلاء البائعين ونقص المعلومات وعدم

حصولهم على تراخيص للعمل، كانت عوائق أمام الشمول المالي لتلك الفئة . وهكذا أكدت الدراسة أن الشمول المالي يمكن أن يسهم في تحول العديد من المشروعات غير الرسمية الى مشروعات رسمية (Diane,2017,PP1-70).

كما أوضحت دراسة Samson et al(2017) بالتطبيق على نيجيريا للفترة من ١٩٨٣-٢٠٠٤، وعام ٢٠١٢ أن الاقتصاد الخفي صغير الحجم (في قطاعات انتاجية وخدمية) كان بعيداً عن الخدمات المالية الرسمية، وأن زيادة الشمول المالي أتاح الخدمات المالية الرسمية لهذا الاقتصاد بتكلفة منخفضة، مما أدى الى تحول نسبة كبيرة من هذا الاقتصاد للقطاع الرسمي. وهكذا تضمنت الدراسة توصيات هامة أهمها اتاحة الخدمات المالية للمناطق الريفية، ودعم وتطوير البنية الأساسية والاتصالات لزيادة الخدمات المالية الرقمية في المناطق الريفية (Samson et al ,2017,PP 10-15) .

كما أوضحت دراسة Ngwenya(2018) بالتطبيق على زمبابوي – باستبيان لحوالي ١٠٠٠ تاجر في القطاع غير الرسمي في عام ٢٠١٤ – أن هذا القطاع يواجه مشاكل كبيرة في حصوله على الائتمان الرسمي، وأن زيادة الشمول المالي يسهم في سهولة تحويل الأنشطة غير الرسمية والخفية الى أنشطة رسمية، خاصة في المناطق الريفية حيث يسهم في زيادة الموارد المتاحة للمؤسسات المالية. وتؤكد الدراسة أن تلك العلاقة تكون أكثر وضوحاً في الدول كثيفة السكان (Ngwenya et al 2018,PP1-15) .

وعلى جانب آخر أكدت أدبيات اقتصادية أن الشمول المالي يسمح على جانب آخر بتخفيض التفاوت في توزيع الدخل من خلال إتاحة الموارد المالية للطبقات محدودة الدخل للاستثمار واتاحة أوعية ادخارية تناسب مدخراتهم، وعلى جانب آخر يسمح بخفض عمليات غسيل الأموال وتقليل الجرائم المالية (معهد الدراسات العربية، ٢٠١٦، ص ص ١-٤). كما أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن مستوي الفقر انخفض في دول عديدة استهدفت تحقيق الشمول المالي كالصين، كما أن الائتمان المتاح للقطاع الخاص تركز لفترة طويلة لصالح الفئات الغنية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١٤، ص ١٣).

كما أوضحت دراسة Samson et al (2017) أن زيادة الشمول المالي صاحبه خفض معدل الفقر وتخفيض التفاوت في توزيع الدخل (Samson et al ,2017, P 15). وأكدت دراسة رجب(٢٠١٨) بالتطبيق على الدول العربية أن هناك علاقة طردية تبادلية بين الشمول المالي ونصيب الفرد من الدخل، وأن تخفيض تركز الدخل يجب أن يتضمن الشمول المالي كهدفاً محورياً، فالفقراء لا تتاح لهم امكانية الحصول على الخدمات المالية مثل الأغنياء (رجب، ٢٠١٨، ص ص١-٢٠).

(٥) المنهجية المستخدمة ونتائج التحليل:

(٥-١) الأساليب القياسية والنموذج المستخدم في التحليل: يتضمن البحث الحالي فرضين رئيسين يسعي الباحث لاختبارهما الأول هو وجود أثر معنوي للاقتصاد الخفي على التفاوت في توزيع الدخل في مصر، والثاني وجود أثر معنوي للاقتصاد الخفي على أنصبة الفقراء والأغنياء في مصر. ويتوقع الباحث وفقاً للأدبيات الاقتصادية السابق عرضها أن يكون الأثر طردي للفرض الأول والثاني مع اختلاف حجم الأثر من الفقراء للأغنياء.

ويعتمد الباحث على عدة أساليب قياسية تشمل التكامل المشترك للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين تركز الدخل وحجم الاقتصاد الخفي المقدر – يتم اجراء اختبارات مبدئية تشمل جذر الوحدة للتأكد من درجة استقرار البيانات المستخدمة لإجراء التكامل المشترك، واختبار فترات التباطؤ المثلي لتحديد فترة التباطؤ الأمثل للبيانات المستخدمة – واختبار سببية كرانجر لتحديد اتجاه السببية بين الاقتصاد الخفي وتركز الدخل. كما يستخدم الباحث نموذج الانحدار الذاتيVector Autoregression في تقدير دالة الاستجابة وردة الفعل (Look in:Asteriou and Hall, 2007; Dolado et al, 1999; Hamilton, 1994) وتقيس هذه الدالة مدى استجابة تركز الدخل داخل نموذج VAR لصدمة مفاجئة في المتغير نفسه والمتغيرات الأخرى المدرجة في النموذج.

وقد اختار الباحث عدد قليل من المتغيرات الرقابية الهامة- بسبب صغر حجم العينة المستخدمة- التي تمثل الناتج المحلي الحقيقي ، الائتمان الحقيقي ، الفساد ، وحجم الاقتصاد الخفي في مصر ويعد هذا النموذج قريب من تحليل Kar&Saha(2012) مع تطويره بعض الشيء. وتوضح المعادلة (١) نموذج VAR كالآتي:

$$L_n Y_t = a_1 L_n Y_{t-1} + a_2 L_n Y_{t-2} + \cdots + a_p L_n Y_{t-p} + \varepsilon_t \quad \text{_____(1)}$$

حيث L_n اللوغاريتم الطبيعي، a تمثل مصفوفة المعاملات (تشمل a_1 المعاملات لفترة الابطاء الأولى، a_2 المعاملات لفترة الابطاء الثانية وهكذا) وأبعادها هي عدد المتغيرات الداخلة في النموذج ، مصفوفة الخطأ العشوائي، t عنصر الزمن، p فترة الابطاء المثلى. Y تعكس مصفوفة المتغيرات الداخلة في النموذج – وتشمل كل من الاقتصاد الخفي HE_t ، تركز الدخل INC_t، والفساد CPI_t والناتج المحلي الحقيقي $RGDP_t$ والائتمان الحقيقي الممنوح للقطاع الخاص $RCRP_t$ – كالآتي

$$Y_t = (HE_t,\ INC_t\ , CPI_t, RCRP_t, RGDP_t)$$

ويعتمد الباحث على نموذج لوغاريتمي مزدوج بسبب عدم استقرار قيم المتغيرات المستخدمة في مستوياتها الأولي وحتى يعطي معدلات نمو مباشرة لجميع المتغيرات. ويقيس الباحث تركز الدخل على مرحلتين: الأولى باستخدام الفجوة بين النصيب النسبي لأغني وأفقر فئة من السكان في الدخل الكليGap . والثانية بنصيب أغني فئة من السكان (الفئة العشرية العاشرة) من الدخل الكليIH ونصيب أفقر فئة من السكان (الفئة العشرية الأولى) من الدخل الكلي IL .

(٥-٢) النتائج العملية للنموذج المستخدم:

(٥-٢-١) نتائج اختبارات الاستقرار: يوضح جدول (٤) نتائج اختبارات الاستقرار باستخدام اختبار ديكي فولار الموسع Augmented Dicky Fuller، والتي تشير الى أن جميع المتغيرات المستخدمة كانت غير مستقرة في مستوياتها الأصلية، بينما تحقق الاستقرار لجميع المتغيرات في الفروق الأولى.

(٥-٢-٢) نتائج فترات التباطؤ الأمثل: يوضح جدول (٥) أن فترة التباطؤ الأمثل باستخدام معيار AIC لكل جميع المتغيرات المستخدمة المقدر في نموذج VAR كانت عام واحد فقط .

(٥-٢-٣) نتائج اختبارات التكامل المشترك: يوضح جدول(٦) نتائج اختبارات التكامل المشترك، والتي تشير الى وجود علاقة طويلة الأجل بين الاقتصاد الخفي وتركز الدخل (بمقياس الفجوة بين أنصبة الأغنياء والفقراء في مصر)، حيث تجاوزت القيمة المحسوبة لاختبار الأثر والامكانية العظمي القيمة الحرجة عند

مستوى معنوية ١%، وتواجد ثلاث متجهات للتكامل المشترك باختبار الأثر ومتجه واحد باختبار القيمة العظمي. وتؤكد تلك النتائج على صحة الفرض الأول للبحث.

(٥-٢-٤) نتائج دالة الاستجابة وردة الفعل: تتضمن ما يلي:

(أ)الأثر على الفجوة في الدخل بين الأغنياء والفقراء: يوضح جدول (٧) بملاحق البحث تقديرات الاستجابة لردة فعل الفجوة في الدخل لكل المتغيرات المستخدمة خلال مدي زمني يصل الى عشر سنوات والتي تشير الى: ١) وجود أثر طردي للصدمة في فجوة الدخل على الفجوة في السنوات التالية الا أنه يتناقص مع مرور الزمن. ٢) وجود أثر طردي للاقتصاد الخفي على الفجوة في الدخل لكن هذا الأثر يكون كبير في السنة التالية ثم يتناقص فيما بعد. ٣) وجود أثر عكسي للنمو الاقتصادي على الفجوة في الدخل لكنه ضئيل ويتناقص مع مرور السنوات. ٤) وجود أثر طردي على الائتمان المتاح للقطاع الخاص على الفجوة في الدخل يتزايد مع مرور السنوات ويؤكد ذلك على أن هذا الائتمان لم يكن موجه لمحدودي الدخل .٥) وجود أثر طردي للفساد على الفجوة في الدخل وكان الأثر واضح في السنة التالية للصدمة ثم يتقلب فيما بعد

(ب) الأثر على أنصبة الأغنياء: يوضح جدول(٨) بملاحق البحث تقديرات الاستجابة لردة فعل نصيب الأغنياء خلال مدي زمني يصل الى عشر سنوات حيث يتضح :١) أثر طردي لأنصبة الأغنياء على الأنصبة التالية يكون واضح في السنة الأولى ثم يتناقص. ٢) أثر طردي للاقتصاد الخفي يكون أكثر وضوحاً في السنة التالية للصدمة ثم يتناقص فيما بعد .٣) أثر عكسي للنمو الاقتصادي على نصيب الأغنياء لكنه ضئيل في السنة التالية للصدمة ثم يزداد فيما بعد. ٤) أثر طردي للائتمان الخاص على أنصبة الأغنياء يزداد مع مرور الزمن مما يؤكد أن الائتمان كان في صالح الأغنياء. ٥) أثر طردي للفساد على نصيب الأغنياء يكون واضح في السنة التالية للصدمة.

(ج) الأثر على أنصبة الفقراء: يوضح جدول(٩) بملاحق البحث تقديرات الاستجابة لردة فعل نصيب الفقراء خلال مدي زمني يصل الى عشر سنوات حيث يتضح :١) أثر طردي لأنصبة الفقراء يكون واضح في السنة الأولى ثم يتناقص .٢) أثر طردي للاقتصاد الخفي يكون أكثر وضوحاً في السنة التالية للصدمة ثم يتناقص فيما بعد. الا أن هذا الأثر يكون أقل من الأثر على أنصبة الأغنياء .٣) أثر عكسي للنمو الاقتصادي على نصيب الأغنياء لكنه أقل من الأثر على نصيب الفقراء .٤) أثر عكسي للائتمان الخاص على أنصبة الفقراء يزداد مع مرور الزمن مما يؤكد أن الائتمان لم يكن في صالح محدودي الدخل. ٥) أثر عكسي للفساد على نصيب الفقراء يكون واضح في السنة التالية للصدمة

(٥-٢-٥) نتائج اختبارات سببية كرانجر: يوضح جدول (١٠) نتائج سببية كرانجر، والتي تشير الى ما يلي :١) هناك سببية من الاقتصاد غير الرسمي الي التفاوت في توزيع الدخل بمقياس الفجوة بين أنصبة الأغنياء والفقراء من الدخل، وعلى الجانب العكسي تواجدت سببية من التفاوت في توزيع الدخل للاقتصاد الخفي. ٢) الاقتصاد الخفي يعد سبباً لنصيب الطبقات الفقيرة والغنية من الدخل، الا أن نصيب الطبقات الفقيرة والغنية لم يكن سبباً للاقتصاد الخفي، وهذا يؤكد على أن الفقر أو الغني ليس دافع لتبني الأنشطة الخفية.

(٦) النتائج والتوصيات:

(٦-١) النتائج : يعد الاقتصاد الخفي أحد التحديات الخطيرة التي تواجه حكومات الدول النامية منخفضة الدخل كمصر. وقد ازداد حجم الاقتصاد الخفي في مصر خلال العقود الثلاثة الماضية حتى بلغ ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط والمتابعة في نهاية عام ٢٠١٧. وتتعدد أسباب نشأة هذا الاقتصاد، وآثاره المختلفة، كما تتباين منهجية تقديره بين الباحثين وعلى مستوى دول العالم. وتعتمد مصر على منهجية مشابه لمنظمة العمل الدولية في تقدير حجم الاقتصاد الخفي ترتكز على مسوح البيانات الذي يتم على فترات متباعدة والتي تعد غير دقيقة في تقدير حجم هذا الاقتصاد كما أنها لا تمد ببيانات مستحدثة عن تلك الظاهرة في مصر.

وتعاني مصر من تركز الدخل الذي تزامن مع زيادة حجم الاقتصاد الخفي خلال العقود الثلاثة الماضية وتتباين الأدبيات الاقتصادية في تحديد أثر الاقتصاد الخفي على تركز الدخل ومع محدودية الدراسات التطبيقية لمصر في إطار زمني طويل الأجل تبدو أهمية هذا البحث. ويهدف البحث الحالي لتحديد أثر الاقتصاد الخفي المقدر باستخدام منهج MIMIC (مع كل من النمو الاقتصادي والفساد والائتمان الممنوح للقطاع الخاص) على تركز الدخل (بالفجوة بين أنصبة الدخل، ونصيب الأغنياء ونصيب الفقراء) بالاعتماد على نموذج للانحدار الذاتي لتقدير دوال الاستجابة وردة الفعل خلال عشر سنوات والتكامل المشترك وسببية كرانجر. وقد اعتمد الباحث على نموذج لوغاريتمي مزدوج مع اختبارات جذر الوحدة وفترات التباطؤ الأمثل. وقد أكدت اختبارات التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأجل بين الاقتصاد الخفي والفساد والنمو الاقتصادي والائتمان للقطاع الخاص.

كما أوضحت تقديرات دوال الاستجابة وجود أثر طردي لكل من الاقتصاد الخفي والفساد والائتمان للقطاع الخاص وفجوة الدخل ذاتها وأن هذه الآثار تكون واضحة في السنة التالية للصدمة ثم تتناقص بعد ذلك – باستثناء الائتمان للقطاع الخاص-وأثر عكسي للنمو الاقتصادي ضئيل ويتناقص فيما بعد. وأن أثر الاقتصاد الخفي على الفجوة فاق كل المتغيرات الأخرى.

وفي إطار الأنصبة النسبية أكدت الدراسة على وجود أثر طردي للاقتصاد الخفي وأنصبة الاغنياء السابقة والائتمان للقطاع الخاص -مما أكد أن هذا الائتمان كان في صالح الأغنياء-وللفساد كان أكثر وضوحاً في السنة التالية للصدمة ثم تناقص فيما بعد. وتواجد أثر عكسي للنمو الاقتصادي لكنه ضئيل وقد فاق أثر الاقتصاد الخفي باقي المتغيرات. وفي إطار أنصبة الفقراء تواجد أثر طردي للاقتصاد الخفي وأنصبة الفقراء السابقة كان واضح في السنة الأولى ثم تناقص فيما بعد. كما تواجد أثر عكسي للنمو الاقتصادي والفساد والائتمان للقطاع الخاص وكان أثر الاقتصاد الخفي يفوق باقي المتغيرات. وهكذا يتضح من مقارنة الأنصبة النسبية أن الاقتصاد الخفي كان أثره الطردي على أنصبة الأغنياء يفوق أثره الطردي على أنصبة الفقراء.

(٦-٢) التوصيات: في إطار استعراض الأدبيات الاقتصادية والنتائج العملية للنموذج المستخدم، يمكن تقديم عدة توصيات أهمها:

١-ضرورة اعادة النظر في تعريف هذا الاقتصاد ومنهجية تقديره في مصر، حيث يعد ذلك أهم العناصر في بناء استراتيجية واضحة للتعامل مع هذا الاقتصاد. ويتحقق ذلك بتحديد تعريف رسمي، وتحديد الأنشطة غير الرسمية ومواصفاتها داخل كل قطاع، وكيفية تقديرها بشكل واضح، وعدم الخلط بين مفاهيم الاقتصاد غير الرسمي والمشروعات غير الرسمية والتوظف غير الرسمي.

٢-اجراء مسوح بيانية تفصيلية للأنشطة غير الرسمية والخفية في الريف والمدن، وتحديد دخول العمالة بها ومدى تأثيرها على أنصبة الطبقات الفقيرة والغنية.

٣-زيادة الشمول المالي في الريف والمدن لما له من آثار ايجابية في تخفيض حجم الاقتصاد الخفي -خاصة صغير الحجم- فضلاً على آثاره الايجابية في خفض تركز الدخل مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة لمصر.

٤-ضرورة تنظيم ودعم المشروعات غير الرسمية صغيرة الحجم بدلاً من محاربتها، وفرض القيود الشديدة عليها -بتخفيف الأعباء المالية المفروضة عليها مقارنة بالمشروعات كبيرة الحجم، وبما لا يخل من هيمنة الدولة ورقابتها على الاقتصاد، مع اتاحة الائتمان المصرفي اللازم لها، وخفض معدل الضريبة عليها بما يتناسب مع حجمها وامكانياتها المالية -حتى تكون منفذ لاستيعاب العمالة العاطلة من الفقراء، الذين يقبلون الأجر المنخفض وظروف العمل السيئة، وتوفير دخول متاحة لهم تمنعهم من ارتكاب الجرائم والتسول. وعلى جانب آخر توفر تلك المشروعات أنواع من السلع تناسب الطبقات الفقيرة في مصر.

٥-تفعيل دور الدولة في متابعة وتقييد الاقتصاد غير الرسمي ذي الصفقات الكبيرة في قيمتها-بسن التشريعات المناسبة لتتبع ومحاربة الأنشطة غير الرسمية ذات الصفقات الضخمة-لأنه يسهم بشكل واضح في زيادة أنصبة الأغنياء، وبالتتابع زيادة التفاوت الحادث في توزيع الدخل.

* **موضوعات بحثية مستقبلية:** أثر الاقتصاد الخفي على التفاوت في توزيع الدخل في الريف والحضر بالتطبيق على مصر، أثر الاقتصاد الخفي على الرفاهية الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة (دراسة مقارنة)، أثر الاقتصاد الخفي على السياسة الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة (دراسة مقارنة)، العلاقة بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي والتفاوت في توزيع الدخل في مصر.

ملاحق البحث

جدول(١) رموز متغيرات النموذج المستخدم وقياسها

الرمز	اسم المتغير	قياس المتغير
HE	الاقتصاد الخفي	القيمة الحقيقية للاقتصاد الخفي المقدر بمنهج MIMIC بأسعار عام ١٩٩٥
GAP	الفجوة في الدخل	الفرق بين النصيب النسبي لأغني فئة من السكان وأفقر فئة من السكان من الدخل الكلي
IH	نصيب أغني فئة	النصيب النسبي لأغني فئة من الدخل الكلي (الفئة العاشرة)
IL	نصيب أفقر فئة	النصيب النسبي لأفقر فئة من الدخل الكلي (الفئة الأولى)
CPI	مؤشر الفساد	Corruption Perception Index
RCRP	الائتمان للقطاع الخاص	الائتمان الحقيقي الممنوح للقطاع الخاص بأسعار عام ١٩٩٥
RGDP	الناتج المحلي الحقيقي	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بأسعار عام ١٩٩٥

جدول (٢) تقديرات مسبقة مختلفة لحجم الاقتصاد الخفي في مصر بمناهج مختلفة

بيان	المنهج المستخدم	الفترة الزمنية للتقدير	حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
Schneider & Enste (2000)	استهلاك الكهرباء	١٩٨٩-١٩٩٩	%٦٨
Schneider(2005)	الأسباب والمؤشرات المتعددة MIMIC	٢٠٠٠	%٣٥,١
Schneider(2005)	الطلب على العملة	٢٠٠٢ ٢٠٠٣	%٣٦ %٣٦,٩
Schneider et al(2010)	الأسباب والمؤشرات المتعددة MIMIC	١٩٩٩ ٢٠٠٦	%٣٥,٤ %٣٦,٧
Alm & Embaye(2013)	الطلب على العملة	سلسلة زمنية كاملة للسنوات من ١٩٨٤ – الى ٢٠٠٦	%٤٨,٧ (١٩٨٤) %٣٠,٤ (٢٠٠٦)
ELShamy (2015)	الأسباب والمؤشرات المتعددة MIMIC	سلسلة زمنية كاملة للسنوات من ١٩٨٠-٢٠١٢	%٢٧,٢ (١٩٨٠) %٣٧,٤ (٢٠١٢)
Hassan &Schneider(2016)	منهجين هما: ١) الطلب على العملة	سلسلة زمنية كاملة للسنوات من ١٩٧٦-٢٠١٣	%٥٩,٠٢ (١٩٧٦) %٢١,٤٣ (٢٠١٣)
	٢) الأسباب والمؤشرات المتعددة MIMIC	سلسلة زمنية كاملة للسنوات من ١٩٧٦-٢٠١٣	% ٣٥ (١٩٧٦) %٢١,٤٣ (٢٠١٣)

المصدر: تجميع الباحث من خلال الدراسات السابقة

جدول(٣) معدل الفقر في مصر في الريف والمدن في سنوات مختلفة

بيان / الفترة الزمنية	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠١١	٢٠١٥
نسبة السكان تحت خط الفقر(على اساس ١,٢٥ دولار في اليوم)	١٦,٧	١٩,٦	٢١,٦	٢٥,٢	٢٧,٨
نسبة السكان تحت خط الفقر في الريف	٢٢,١	٢٦,٨	٢٨,٩	٣٢,٣	٣٦,١
نسبة السكان تحت خط الفقر في المدن	٩,٣	١٠,١	١١	١٥,٣	١٩,٢

http://data.worldbank.org/indicators/Source:

Table (4) Results of Unit Root Tests for Used Variables

Variable	Variable in Level	Variable in First Difference	Order of Integration
	ADF	ADF	
LRHE	.723 (.991)	6.024 (0.000)	1
LRGDP	. 681 (.993)	5.342 (0.000)	1
LRCRP	.856 (.921)	7.021 (0.000)	1
LCPI	.802 (.926)	-6.744 (0.000)	1
LGAP	-1.901 (.327)	-4.854 (.0006)	1
LIL	-2.175 (.219)	-4.707 (.0009)	1
LIH	-1.914 (.3212)	-4.940 (.0005)	1

*المصدر: إعداد الباحث باستخدام نتائج البرنامج الإحصائي Eviews. وقد تم حساب النتائج مع وجود ثابت Constant وتعكس القيم بين الأقواس احتمالات قيم ت المحسوبة وترمز L الى اللوغاريتم الطبيعي

Table(5) Var Optimal Lag for used Model by AIC Criteria

Lag	AIC
0	-3.977
1	-4.072*
2	-3.911
3	-3.840

المصدر: إعداد الباحث باستخدام بيانات النموذج المستخدم والبرنامج الإحصائي Eviews

Table(6) Results of Cointegration tests for used Model (1)

Hypothesized of vector cointegration	Critical value (.01)	Trace statistics	Critical value (.01)	Max statistics	Eigenvalue
r =0	77.81	*128.66**	39.37	*61.69**	0.954
r ≤ 1	54.68	*66.97**	32.72	27.90	0.752
r ≤ 2	35.46	*39.06**	25.86	20.26	0.636
r ≤ 3	19.93	18.80	18.53	13.10	0.480
r ≤ 4	6.63	5.70	6.63	5.70	0.248

المصدر: إعداد الباحث باستخدام بيانات النموذج المستخدم والبرنامج الإحصائي Eviews

Table(7)Results of Impulse Response Functions for DLGap between Rich and Poor

Periods	DLGAP	DLRHE	DLRGDP	DLRCRP	DLCPI
1	0.0345	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
2	0.0304	0. 0610	-0.0015	0.0068	0.0029
3	0.0267	0.0256	- 0.0013	0.0139	0.0002
4	0.0228	0.0190	-0.0011	0.0166	0.0010
5	0.0215	0.0177	-0.0010	0.0173	0.0007
6	0.0208	0.0166	-0.0009	0.0176	0.0007
7	0.0207	0.0159	-0.0008	0.0179	0.0006
8	0.0206	0.0147	-0.0007	0.0182	0.0005
9	0.0205	0.0138	-0.0005	0.0186	0.0005
10	0.0204	0.0117	-0.0003	0.0189	0.0003
Cholesky Ordering: DLGI Standard Errors : Ana...					

المصدر: اعداد الباحث من خلال نتائج برنامج Eviews

Table(8) Results of Impulse Response Functions for DLIH

Periods	DLIH	DLRHE	DLRGDP	DLRCRP	DLCPI
1	0.0271	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
2	0.0235	0.0511	-0.0058	0.0050	0.0160
3	0.0201	0.0423	-0.0097	0.0105	0.0090
4	0.0173	0.0316	-0.0110	0.0123	0.0080
5	0.0165	0.0117	-0.0120	0.0129	0.0070
6	0.0161	0.0105	-0.0130	0.0133	0.0060
7	0.0160	0.0096	-0.0141	0.0135	0.0040
8	0.0159	0.0085	-0.0151	0.0138	0.0030
9	0.0157	0.0055	-0.0191	0.0139	0.0010
10	0.0155	0.0015	-0.0121	0.0141	0.0020
Cholesky Ordering: DLGI Standard Errors : Ana...					

المصدر: اعداد الباحث من خلال نتائج برنامج Eviews

Table(9) Results of Impulse Response Functions for DLIL

Periods	DLIL	DLRHE	DLRGDP	DLRCRP	DLCPI
1	0.0188	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
2	0.0180	0.0043	-0.0005	-0.0056	-0.0510
3	0.0170	0.0035	-0.0038	-0.0098	-0.0410
4	0.0166	0.0034	-0.0016	-0.0117	-0.0110
5	0.0164	0.0032	-0.0024	-0.0126	-0.0091
6	0.0159	0.0029	-0.0016	-0.0131	-0.0080
7	0.0155	0.0028	-0.0020	-0.0132	-0.0062
8	0.0152	0.0024	-0.0016	-0.0134	-0.0051
9	0.0151	0.0022	-0.0018	-0.0134	-0.0027
10	0.0150	0.0017	-0.0017	-0.0134	-0.0009
Cholesky Ordering: DLGI Standard Errors : Ana...					

المصدر: اعداد الباحث من خلال نتائج برنامج Eviews

Table (10) Results of Granger Causality Tests between Hidden Economy and Income Inequality

Causality	F-Statistic	Prob. Of F. statistic	Optimal Period	Explanatory Variables (Cause)
DLRHE → DLGAP	**4.1828**	**.0295**	**4**	**Cause**
DLGAP → DLRHE	.2899	.8799	4	No Cause
DLRHE → DLIL	**4.2851**	**.0285**	**1**	**Cause**
DLIL → DLRHE	.6228	.7094	1	No Cause
DLRHE → DLIH	**3.8996**	**.0399**	**1**	**Cause**
DLIH → DLRHE	.00105	.9744	1	No Cause

المصدر: اعداد الباحث من خلال نتائج برنامج Eviews

*قائمة المراجع (References)

أولا: قائمة المراجع العربية:

- الأسرج، حسين (يناير ٢٠١٠)،" انعكاسات القطاع غير المنظم على الاقتصاد المصري"، ص ص ١-٣٦ http://www.researchgate.net/publication/46446134
- البنك المركزي المصري ، النشرة التعريفية للشمول المالي http://www.cibeg.com
- الجبلي، عبد الفتاح (٢سبتمبر ٢٠١٥)، " الاقتصاد غير الرسمي وآليات تطويره "، **جريدة الأهرام**، السنة ١٤٠، العدد ٤٧٠٢١ .
- الخواتكي، يسري العزباوي (مايو ٢٠١٦)،" **رؤية جديدة: للتعامل مع القطاع غير الرسمي** " ، http://www.acrseg.org/40195
- براكاش، لونغاني وجوناتان، أوستري(١٨ فبراير ٢٠١٧) ،" جهود الصندوق بشأن عدم المساواة : عبور الجسر بين البحث والواقع" ، النافذة الاقتصادية ، **منتدى صندوق النقد الدولي** .
- رجب ، جلال الدين (يونيو٢٠١٨) ، دراسة حول احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية ، صندوق النقد العربي، ص ص ١-٢٠
- سكيك، أشرف خليل(٢٠١٥)،" محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة ١٩٩٥-٢٠١٣ "، **رسالة ماجستير منشورة**، الجامعة الاسلامية بغزة، كلية التجارة.
- سلمان، حيان (بدون تاريخ)،" اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي "، **جمعية العلوم الاقتصادية السورية**، ص ص ١-٢٤.
- **صندوق النقد العربي** (٨-٩ نوفمبر ٢٠١٧)،" احصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية"، الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الاحصاءات العربية " عربستات" ،: ص ص ١-١٦.
- شيحان، شهاب حمد (٢٠١٣) ، " اقتصاد الظل بين السببية والتحييد (العراق حالة دراسية)" ، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية** ، المجلد ٥ ، عدد ١٠، ص ص ١-٢٥.
- عبد الحليم، ريم،" الاقتصاد غير الرسمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر – تعريف ومراجعة تشريعية "، **CIPE** ، بدون تاريخ :ص ص ١-٢٧ ،
- كلمة وزير التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري، المصري اليوم، الخميس ٢٠١٧/٩/١٤ https :// www. egyptindependent .com
- كوتت ، آسلي وآخرون(٢٠١٧) ،" قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي – قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية ، **البنك الدولي**، ص ص ١-١٧ .
- **معهد الدراسات المصرفية**(فبراير٢٠١٦) ، الشمول المالي ،السلسلة الثامنة ، الكويت ،عدد ٧ ، ص ص ١-٤
- **وزارة التخطيط** (٢٠١٥)، استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠ الأهداف ومؤشرات الأداء).
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (١٥-٢٦ سبتمبر ٢٠١٤) ، " معالجة التفاوت عن طريق التجارة والتنمية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ " ،**الأمم المتحدة**،الدورة الحادية والستون ،البند الثالث، ص ص١-٢٠
- يحياوي، نسرين (ديسمبر ٢٠١٦)،" الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم والأسباب والنتائج " ، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية** ، العدد السادس ، ص ص ٢٩٠-٣٠٧.

- يغولي ، غر وفرانسيسكو(١٥ مايو ٢٠١٧) ،" رؤية جديدة للرابطة بين عدم المساواة والتنمية الاقتصادية " النافذة الاقتصادية ، **منتدى صندوق النقد الدولي** .

ثانيا: قائمة المراجع الأجنبية:

- Abdelhamid, A. F.(Without Date), "Informal Sector Measurement in Egyptian Economy", **CAPMAS** -Egypt, PP 1-9.
- **African Development Bank**, (2016)"Addressing Informality in Egypt", Working Paper, PP 1-48.
- Alm, J. and Embaye, A.(Feb. 2013) ,"Using Dynamic Panel Methods to Estimate Shadow Economies Around the World ,1984-2006", **Tulane University** ,Working Paper 1303, PP 1-41.
- Asteriou, D. and Hall, S .(2007) **Applied Econometrics : A Modern Approach Using Eviews and Microfit** . New York, Palgrave Macmillan.
- Attia, S. M.(Jan. 2009)," The Informal Economy as an Engine for Poverty Reduction and Development in Egypt", **MORA** ,Paper No. 13034 , PP 1-30.
- Bhattacharya, P.(Sep. 2007),"Informal Sector ,Income Inequality and Economic Development ", **Centre for Economic Reform Transformation** ,Discussion Paper 2007/09, PP 1-37.
- Chong, A. and Gradstein, M. (Sep. 2004),"Inequality, Institutions, and Informality", **Inter-American Development Bank**, Working Paper, No. 516, PP 1-29.
- Coll, J.A. (2011)," Understanding Income Inequality: Concept, Causes and Measurement ", **Management Journals**, Vol. 1, No. 3, PP 17-28.
- Dolado et al (Feb. 1999), **Cointegration**. Spain, Getafe.
- Diane ,I. ,(2017),"Financial Inclusion in the Informal Sector – A case Study of Street Vendors in Kigali ,Rwanda Nyarugenge District ", **International Institute of Social Studies** ,PP1-70.
- Elshamy, H.M. (2015), "Measuring the Informal Economy in Egypt ", **International Journal of Business Management and Economic Research**, Vol. 6, No. 2, PP 137-142.
- Elveren, A. Y. and Ozgur, G., (2016),"The Effect of Informal Economy on Income Inequality: Evidence from Turkey ", **PanoEconomicus** , ,Vol. No .3, PP 293-312.
- Farzanegan, M. R. and Hassan, M.(2017),"The Impact of Economic Globalization on the Shadow economy in Egypt", **MACIE Paper Series** ,No. 18 , PP 1-29.
- Ferrer,C.,E.(2017),"Income Concentration and its Impact on Economy and Society :The Case of Mexico ",**Modern Economy** ,No.8, PP211-231.

-Ghecham, M. A.,(2017),"The Impact of Informal Sector on Income Distribution : Could Concentration of Income be Explained by the Size of Informal Sector ?", **International Journal of Economics and Financial Issues** ,Vol. 7 ,No. 1 , PP 594-600.

- Hamilton, J., **Time Series Analysis**, Princeton University, USA: 1994.
- Hassan, M. and Schneider, F.(June 2016),"Modelling the Egyptian Shadow Economy : AMIMIC Model and A Currency Demand Approach ", **Journal of Economics and Political Economy** ,Vol .3 ,No .2, PP 309 -339.
- Heshmati, A.(July 2004) ," Inequalities and their Measurement" ,**IZADP** No. 1219, PP 1-17 .
- **ILO - Department of Statistics** (June 2012),"Statistical Update on Employment in the Informal Economy ", PP1 - 28.
- Kar, S. and Saha, Sh.(Dec. 2012),"Corruption ,Shadow Economy and Income Inequality :Evidence from Asia",**IZADP**, No. 7106 , PP 1-28.
- Kassem, T.(Jan. 2014),"Formalizing the Informal Economy :Arequiredstate Regulatory and Institutional Approach Egypt as a Case Study ",**International Academy of Science ,Engineering and Technology**, Vol. 4 , No. 1, PP 27-48.
- Laiglesia, J .R.(June 2011)," Is Informal Normal ? Informal Employment in Times of Shifting Wealth ", **OECD Development Centre**, PP 1-45.
- Nazier, H. and Ramadan, R.(Dec. 2014) ,"Informality and Poverty : a Causality Dilemma with Application to Egypt ", **Economic Research Forum** ,Working Paper Series , No. 895 , PP 1-29 .
- Ngwenya, et al (June 2018),"Perceptions of Post Multicurrency regime financial inclusion confidence challenges in Zimbabwe", **South African Journal of Economic and Management Sciences** , PP1-15
- Park,C.Y. and Mercado,R.V.(2015),"Financial Inclusion ,Poverty ,and Income Inequality in Developing Asia", **ADB Economics** ,Working Paper Series,No. 426,PP1-19.
- Rosser, B.J.(March 2000),"Income Inequality and the Informal Economy in Transition Economies ",**Journal of Corporative Economics**, ,Vol. 28, No. 1, PP 156-171.
- Samson ,A.etal (Dec. 2017),"Financial Inclusion in Nigeria Shadow Economy : Strategic Issues and Options ", Proceedings of 98th IASTEM International Conference ,Ottawa,Canada ,27th -28th Decemer ,PP 10-15.
- Schneider, F. and Enste, D.(March 2000),"Shadow Economies: Size ,Causes and Consequences", **Journal of Economic Literature** ,Vol .XXXVIII , PP 77 -114.

- Schneider, F.(July 2002),"Size and Measurement of the Informal Economy in 110 Countries around the World ",Discussion Paper, **Australian Tax Centre, ANU**, Canberra ,Australia, PP 1-50.
- **The World Bank** (2014),"Global Financial Development : Financial Inclusion",PP1-203
- Valentini, E.(April 2007),"Inequality and Underground Economy: A Not So Easy Relationship", **Dipartimento Dieconmia**, **Universita Politecnica**, No. 283, PP 1-14.
- Verme, P. et al (2014),"Inside Inequality in the Arab Republic of Egypt ", the Facts and Perception across People, Time and Space, **A World Bank Study**, PP 1-155.
- Wahba, J.(2009),"Informality in Egypt : A Stepping Stone or A Dead End?", **Economic Research Forum**, Working Paper Series, No. 456, PP 1-22.
- World Bank (2010),"Turkey Country Memorandum Informality Causes, Consequences, Policies", **World Bank Report**, No. 48523- TR.